A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.60
20 December 1991

ARABIC

الجمعية العامة

UN LIBRARY
JAN 6 1992
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)
ثم : السيد رجالي (ماليزيا)
(نائب الرئيس)
ثم : السيد بغبيني أديتو نزنغيا (زائير)
(نائب الرئيس)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٧]
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
(ج) تقارير الامين العام
(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [١٠٢]
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

91-61927 ٢٨٨٢ح(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البندان ٣٧ و ١٠٢ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/46/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/46/44)

(ج) تقارير الأمين العام (A/46/499 و A/46/507 و A/46/648)

(د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/46/643)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الأمين العام (A/46/561)

(ب) مشروع القرار (A/46/L.25)

السيد راو (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة والإعراب عن تحياتي لكم وللجمعية على ما حققتموه من نجاح في جهودكم . كما أود أن أعرب عن ترحيبنا الحار بالسيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، الذي خطاب الجمعية العامة اليوم . فنضاله الطويل من أجل التفكيك الكامل لأواصر الفصل العنصري ، والبيان الملهم الذي أدلى به صباح اليوم ما هما إلا تذكرة للمجتمع الدولي بضرورة مواصلة دعمه المتزايد لشعب جنوب افريقيا في نضاله من أجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية .

وأتوجه بالتقدير أيضا الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها الشامل والمثقف لعام ١٩٩١ ، وعلى ما قدمته من إسهامات قيمة عبر السنين للكفاح ضد نظام الفصل العنصري غير المقبول . كما أن الدعم القوي الذي قدمه مركز مناهضة الفصل العنصري ، في حرب المجتمع الدولي المقدسة ضد الفصل العنصري أمر جدير بثنائنا أيضا .

في الدورة التي عقدتها الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، دعا وفد بلادي الى تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض . وخلال عام ١٩٩١ اتخذت سلطات جنوب افريقيا عددا من الخطوات الايجابية في ذلك الاتجاه . ومع ذلك ، ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به ، لضمان أن تكون التغييرات الجارية حتى الآن تغييرات لا رجعة فيها حقا ، وأنها في النهاية تفي بتطلعات غالبية سكان جنوب افريقيا . وهناك جانبان لتحقيق ذلك ، أولا ، إلغاء قوانين وتشريعات الفصل العنصري المجحفة . وثانيا ، رفع المظالم التي سببتها تلك القوانين والتشريعات . وكما قلت ، فإن بعض القوانين الاساسية التي تضفي الطابع المؤسسي على الفصل العنصري قد أزيلت من كتب القانون ، لكن العملية الهامة واللازمة لإزالة آثار الفصل العنصري أو حتى معالجتها لم تبدأ بعد . ويعلن تقرير الامين العام المرحلي الثاني بشأن تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي أنه :

"في الوقت الذي أُلغيت فيه ، بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، ... فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" .

ويمضي نفس التقرير ليعلن :

"هذه العملية الرامية في نهاية المطاف الى اقامة حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا قد تطول نسبيا ، وهي عرضة أيضا للاخطار ، كما أنه قد تتأثر من جراء التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية الضخمة التي ما زالت قائمة في جنوب افريقيا ، وعدم كفاية التدابير المتخذة حتى الآن لمعالجتها على نحو فعال" .

إن الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ، والواردة أعلاه ، بالرغم من إزالتها لبعض هياكل الفصل العنصري غير المرغوب فيها ، لا تعالج ولو جزئيا الاعتلال الاجتماعي والاقتصادي الذي ولدته قوانين الفصل العنصري . فالقانون الخاص بإلغاء قوانين التصنيف على أساس العرق ، على سبيل المثال ، بالرغم من أنه ينص على أن الاشخاص الذين يولدون بعد عام ١٩٩١ لا يصنفون على أساس عنصري ، فإنه ،

يسمح في الوقتذاته ، بالاحتفاظ بالتسجيل الحالي للسكان الى أن يتم الغاء قانون دستور جمهورية جنوب افريقيا الصادر عام ١٩٨٣ . وبالمثل فإن قانون عام ١٩٩١ ، الخاص بإلغاء قانون تدابير تقسيم الأراضي ، على أساس عنصري ، بينما يسمح لسكان جنوب افريقيا السود قانونا بأن يشتروا أو يشغلوا الممتلكات في أي مكان في البلاد ، فإنه لا يتضمن أية أحكام بإعادة الممتلكات المنتزعة من المجتمعات المحلية الى أصحابها الذين طردوا منها بالقوة بموجب قوانين الأراضي أو قانون مناطق الفئات ، بل الأدهى من ذلك أن تلك المجتمعات المحلية تفتقر الى الامكانيات المالية اللازمة لاستعادة الممتلكات التي فقدتها أثناء طردها بالقوة فيما قبل ، تنفيذا لقوانين الفصل العنصري* .

إن الفصل العنصري ، كما نعرف جميعا ، يفرق بين الناس ، ويفرض الكراهية والقسوة على الابرياء ، وغير المتشككين . وهو يولد العنف ، بل أنه حقا لا يمكن أن يستمر إلا عن طريق العنف . وكان المجتمع الدولي يأمل في أن ينشئ ، بتوقيع اتفاق السلم الوطني في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ . السيطرة على موجة العنف الشديدة التي بدأت في ناتال وترانسفال في شباط/ فبراير ١٩٩١ . وقد تراجعت فعلا حوادث العنف لبعض الوقت بعد توقيع اتفاق السلم ، لكن التقارير الخاصة بتقاعس جنوب افريقيا عن التصدي بفعالية للادعاءات الخاصة بتورط الشرطة وأعضاء قوات الأمن من ارتكاب أعمال العنف والارهاب تلك ، والتقارير الخاصة بوجود فرق مرتزقة أجنبية في جنوب افريقيا ، وما تم الكشف عنه في تموز/ يوليه ١٩٩١ بشأن الاستخدام السري للاموال العامة من جانب أعضاء سلطات جنوب افريقيا ،

لدعم أنشطة أحزاب شتى ، كل هذا لا يمكن إلا أن يؤدي الى إثارة الشكوك حول التحيز السياسي لحكومة جنوب افريقيا وتواطئها في اطالة أمد العنف في البلد . ومن هنا تأتي الدلالة على أن استمرار العنف في جنوب افريقيا ، إنما يشير الى استمرار المواقف التي تعمل على إدامة الفصل العنصري . وهذا يفرض أخطارا جساما على النشاط

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رجالي (ماليزيا) .

السياسي الحر وعملية التغيير الهشة الجارية حاليا . ومن الحيوي ضرورة اتخاذ خطواتفعالة فورا للتغلب على ذلك التهديد ، لضمان عدم عرقلة الجهود التي تبذلها الحركات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا من أجل تحقيق تحول سلمي هناك .

ثمة نتيجة معوقة أخرى للفصل العنصري تتجلى بوضوح في التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية السائدة حاليا في جنوب افريقيا . فوفقا للتقديرات ، بلغ نصيب الفرد من الدخل ٦٠٠ ٣٠ راند سنويا بالنسبة للبيض ، في حين لا يتجاوز ٤٠٠ ٣ راند فقط بالنسبة للسود . أما في مجال العمالة فمما يثير القلق ملاحظة أن ٢,٢ في المائة فقط من مديري الشركات الـ ١٠٠ الكبرى في جنوب افريقيا من السود . وأوجه الإجحاف هذه ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظام التعليمي الذي ينتهجه الفصل العنصري ، والذي في ظله تنفق الدولة على تعليم الطفل الابيض خمسة أمثال ما تنفقه على تعليم الطفل الاسود . وقد اشار الامين العام الى ذلك القصور الخطير في تقريره المرحلي الثاني الصادر في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ (A/45/1052) والذي قال فيه إن الامر يستلزم :

"... التغلب على الانقسامات الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة والمواقف السلبية القائمة إزاء التغيير ، كي يمكن تحسين أحوال معيشة القطاعات المحرومة تحسينا ملحوظا" .

وخلال هذا العام ، اتخذت سلطات جنوب افريقيا خطوة حميدة بالافراج عن بعض فئات السجناء السياسيين . كما حدث تطور إيجابي آخر في أيلول/سبتمبر الماضي ، حينما وقّعت سلطات جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم بشأن العودة الطوعية للاجئين والمنفيين ، وإعادة إدماج العائدين من أهالي جنوب افريقيا . بيد أن العملية ما زالت معرضة للخطر باستمرار احتجاز بضع مئات من السجناء السياسيين في سجون جنوب افريقيا والصعوبات التي تصادف عملية اعادة إدماج الذين رجعوا حتى الآن الى جنوب افريقيا من اللاجئين والمنفيين السياسيين في المجتمع . ولن يتسنى تهيئة مناخ مفضي الى المفاوضات إلا بعد أن تتخذ سلطات جنوب افريقيا التدابير اللازمة للتغلب على تلك العقبات ، كما طالب بذلك اعلان الامم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

وثمة عنصر هام لتعزيز العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا هو قيام الوحدة بين القوى المناهضة للفصل العنصري . ويسعدنا أن نحيط علما بالتقدم المحرز في هذا الاتجاه في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام عندما قام المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ونقابات العمال والمنظمات الاخرى - بعقد مؤتمر الجبهة الوطنية/الجبهة الموحدة ، وتوصلت الى اتفاق هام حول نهج مشترك صوب الممارسة الدستورية . إن هذا النهج الذي يحدد بوضوح دعائم عملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا أداة هادفة ترمي الى الوصول بالاغلبية التي عانت طويلا في جنوب افريقيا الى غايتها التي تصبو إليها . ونحن نحيط علما أيضا بالتطور الآخر فيما يتعلق بالمحادثات التمهيدية التي أجريت في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لعقد مؤتمر بشأن اتفاقية من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية .

إن البلاغ المشترك الذي صدر بشأن جنوب افريقيا والذي اعتمد في نهاية قمة الكومنولث المعقودة في هراري في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، يطرح مسألة الجزاءات بتركيز واضح عندما ينص على أن :

"الغرض من الجزاءات كان دائما إنهاء الفصل العنصري سلميا عن طريق تشجيع المفاوضات بين الحكومة وممثلين عن الاغلبية السوداء معترف بهم" .

وهذا يعبر بجلاء عن أهداف إعلان الامم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وفي ضوء هذا ينبغي أن ننظر الى النظام الدولي الراهن للجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، ونحلل الكيفية التي يمكن بها متابعة تشجيع عملية التغيير في جنوب افريقيا التي لم تبدأ إلا في الآونة الاخيرة . وقد وافق المجتمع الدولي على فرض جزاءات واسعة النطاق بعد دراسة متأنية جدا . فالهدف من الجزاءات كان إقناع سلطات جنوب افريقيا ، بعزم وحسم ، بأنه ما لم يفكك الفصل العنصري الى غير رجعة ، سيواصل العالم مساءلتهما عن قمع الاغلبية السوداء من السكان . ومما يقدم الدليل على فعالية الجزاءات هو أن سلطات جنوب افريقيا شعرت بآثارها الضارة عليها وبادرت برفع بعض قوانين الفصل العنصري البغيض .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري قد خلص عن حق الى أنه بغية النهوض بعملية التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتباع نهج ذي شقين يتمثل في ممارسة الضغط على سلطات جنوب افريقيا مع توفير المساعدة للقوى الديمقراطية في جنوب افريقيا في آن واحد . إن زيادة هذه المساعدة لها أهميتها الخاصة في تعزيز طاقة هذه القوى الديمقراطية وقدراتها أثناء عملية التفاوض . وينبغي أن تعزز هذه المساعدة أيضا ادماج اللاجئين السياسيين والمنفيين العائدين والسجناء السياسيين المفرج عنهم في مجتمعهم ، فضلا عن إعداد البرامج اللازمة لتنمية القطاعات المتضررة حتى الآن من سكان جنوب افريقيا . وهذه التنمية ينبغي أن تركز بصفة محددة على التعليم والتدريب والصحة والإسكان حتى يكون لدى الحكومة الديمقراطية الجديدة عندما تبدأ عملية التحول ما يكفي من موارد القوى البشرية لتنفيذ سياساتها .

واسمحوا لي أن أؤكد على أن الهند قد أيدت القرارات المتعلقة بالجزاءات المفصلة في بيان قمة الكومنولث في هراري . وترد هذه القرارات أيضا في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . إن رفع مختلف أنواع الجزاءات ، في سياق واحد ، جاء استجابة للتقدم المحرز في تفكيك الفصل العنصري . إلا أنه في نفس الوقت ، وكما ذكرت من قبل ، ينبغي أن تشكل الجزاءات المتبقية وسيلة للتشجيع ، وأن تتناسب والتقدم المحرز صوب إنشاء حكومة ديمقراطية لاعرقية في جنوب افريقيا . ولئن كان من الصحيح أن ترفع الجزاءات المتصلة بالانشطة الشعبية المفروضة على جنوب افريقيا في هذه المرحلة ، فإن بقية الجزاءات لا يمكن رفعها إلا على مراحل حالما تحدث تطورات أخرى في جنوب افريقيا . ونحن على اقتناع راسخ بأن رفع كل الجزاءات ، أو الاساسية منها ، يعد إجراءً سابقا لأوانه ويؤدي الى نتيجة عكسية . وقد قال وزير خارجية الهند عند مخاطبة المؤتمر الوزاري العاشر لبلدان عدم الانحياز في أكرا :

"نحن مقتنعون بأن هذه الضغوط بما فيها الجزاءات يجب أن تستمر . فالكفاح غالبا ما يكون أصعب عندما يقترب من النهاية .وقد حان الوقت لنا جميعا أن نعزز تضامننا مع المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين

الافريقيين لازانيا وحركات التحرير في جنوب افريقيا . ويجب علينا أن نظل على يقظة الى أن يأتي الوقت الذي يستطيع فيه كل أفراد الشعب في جنوب افريقيا العيش معا بوصفهم مواطنين سواسية من كل الوجوه في مجتمع غير عنصري وديمقراطي حقا في اطار دستور يوافق عليه الشعب بمحض اختياره ، وعلى أساس غير تمييزي" .

ونحن نأمل أن يعتمد المجتمع الدولي الاستراتيجية الموضوعة في هذا الصدد ، كما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

إن التزام الهند بالكفاح ضد الفصل العنصري لا يحتاج الى اعادة تأكيده . فنحن أول من لفت اهتمام المجتمع الدولي الى هذه المشكلة في عام ١٩٤٦ . ومنذ ذلك الحين ، أيدت الهند باستمرار كفاح الاغلبية في جنوب افريقيا من أجل إعمال حقوقها المشروعة . لقد أفضى تصميم وشجاعة المقهورين في ذلك البلد ، وتضامن المجتمع الدولي معهم في كفاحهم ، الى تراجع الفصل العنصري . وتأمل الهند أن يستمر الكفاح الى أن تتحقق الآمال بإقامة نظام حكم ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا .

السيد تاري (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي الارتياح البالغ أن يلاحظ وفد اسرائيل ، جنبا الى جنب مع وفود عديدة أخرى في الجمعية العامة ، عمليات التغيير الجارية في جنوب افريقيا . إننا نرحب بالخطوات والتدابير الايجابية التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا في تحركها صوب تحرير النظام السياسي فيها . ونحن واثقون بأن هذه الجهود ستستمر ، ونحن على يقين من أنها ستكلل بالنجاح .

وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا في بيان له عن رأيه قائلا :

"... بوجه عام ، فبالرغم من تعثر التقدم نحو القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فإن هذا التقدم لا يزال يسير على الطريق الصحيح . فقد ألغيت الهياكل القانونية الكبرى للفصل العنصري ، واتخذت عدة تدابير ضرورية لتهيئة جو مؤات للمفاوضات وكذلك مبادرات السلم ، ويبدو أن جنوب

افريقيا تتحرك قدما صوب البدء في مفاوضات مضمونية" .(A/AC.115/PV.652 ، ص ٨)

في نفس البيان أشار الامين العام الى توقيع المنظمات السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا على اتفاق السلام الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، باعتباره :

"تطورا مشجعا آخر" (المرجع نفسه ، ص ١)

كما أن رؤساء حكومات الكومنولث في مؤتمر القمة المعقود في هراري في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١

"رحبوا بالتغييرات الهامة التي جرت في جنوب افريقيا في الـ ٣٠ شهرا الماضية منذ المبادرة التي اتخذها الرئيس دي كليرك" .

وأعلنوا أن

"هذه التطورات قد أبرزت هدف القضاء على الفصل العنصري ، وإنشاء ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا الموحدة غير المجزأة" .

وقد أقرت الولايات المتحدة والدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية أيضا بالتقدم المحرز ، فضلا عن أعضاء حركة عدم الانحياز . ولكن ، كما أشار الامين العام ، أن

"العملية في جنوب افريقيا قد تكون طويلة نسبيا ، بل وهشة أيضا" (A/AC.115/PV.652 ، ص ٩) .

وعلى العموم ، يمكننا جميعا ، كما قال رئيس دولة اسرائيل ، حاييم هرتزوغ اثناء زيارة للرئيس دي كليرك قام بها مؤخرا للقدس أن نشعر بالاطمئنان الى أن التطورات التي بدأت بالفعل تمثل طفرة جوهرية وقوية . ونحن نشعر بالتشجيع لانه ، في جملة أمور ، قد تأكد أنه ستبرم اتفاقية في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ يشترك فيها مختلف الاطراف بغية البدء في مفاوضات تتعلق بمستقبل جنوب افريقيا .

إن المجتمع الاسرائيلي المعاصر متفتح وتعددي وديمقراطي . وهو متعدد الاغراض ويتشكل من أكثر من ١٠٠ مجموعة عرقية مختلفة من جميع أنحاء العالم . وفي السنوات الاخيرة ، جلبت اسرائيل الى شواطئها عشرات الآلاف من اليهود السود وأدمجتهم مع احاطتهم بالحب في نسيجها الوطني الثقافي والاجتماعي . إن الحركة الصهيونية تشكل نموذجا للعديد من حركات التحرير .

وفي ١٩٨٧ انضمت اسرائيل الى غيرها من الديمقراطيات الغربية في تطبيق سياسة الجزاءات التي استمر التزامنا القوي والحاسم بها على مدى السنين . واستجابة للخطوات الجريئة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ، قررت حكومة اسرائيل في الصيف الماضي أن تنضم الى غيرها من الدول التي رفعت معظم الجزاءات التي كانت تفرضها من قبل .

وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩١ اتخذ مجلس الوزراء الاسرائيل قرارا يفيد بانه نظرا للتغيرات والتطورات التي حدثت في جنوب افريقيا على طريق القضاء على نظام الفصل العنصري قررت الحكومة أولا ، أن ترحب بالتغييرات والاصلاحات التي تم اجراؤها في جنوب افريقيا منذ انتخاب الرئيس دي كليرك ، ثانيا ، أن تلغي قراراتها الصادرة في الفترة التي وقعت بين ١٧ آذار/مارس ١٩٦٧ و ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بشأن السياسة التي تتعلق بجنوب افريقيا والتي تتناول العلاقات في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والسياحية والعلمية وزيارات الموظفين الحكوميين . ولم يغير هذا القرار قرارات الحكومات السابقة المتعلقة بحظر أية معاملات جديدة في مجال الدفاع .

وفي نفس الوقت ، تود دولة اسرائيل أن تزيد من تنمية وتكثيف تعاونها مع السكان السود في جنوب افريقيا . وهناك تعاطف كبير بين دولة اسرائيل والدول الافريقية يقوم على أساس الاحترام المتبادل وشعور مشترك بالكرامة يكسبهما عمقا النضال المشترك من أجل العدل والمساواة . ومنذ أن أعيدت ولادة دولة اسرائيل ، نمت بالفعل علاقات التعاون الوثيق الاخوي بين اسرائيل والعديد من الدول الافريقية . وقد زار الآلاف من الخبراء الافارقة اسرائيل وشاركوا في برامج للتعاون التقني بمجالات

الزراعة والري وإدارة الشؤون الصحية والتعليم . ونال العديد من الخبراء الاسرائيليين شرف المساهمة في المشاريع التقنية والعلمية الخلاقة في افريقيا .

وفضلا عن ذلك ، ان حكومة اسرائيل تقدم المساعدة ، من خلال صندوق خاص ، الى ممثلي جماعات السود والملونين وأعضائها في جنوب افريقيا . ويجري تنظيم البرامج التدريبية داخل اسرائيل بما يعود عليها بالمنفعة مع التركيز أساسا على التنمية المقارنة . ولقد اختتمت قبل وقت قصير دورة دراسية بشأن "دور المنظمات الشعبية في تنمية الجماعات الوطنية" . وقدمت هذه الدورة بصورة أساسية للطلبة من الجماعات السود في جنوب افريقيا . وبصورة عامة ، شارك منذ ١٩٨٦ ما يقرب من ٤٥٠ من القادة السود في جنوب افريقيا في برامج للتعاون التقني في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية والزراعة نفذت في اسرائيل من خلال المعهد الافريقي الآسيوي لإسرائيل وشعبة التعاون الدولي التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلية . وتعد اسرائيل أحد البلدان القليلة بالعالم التي توفر ، انطلاقا من شعورها بالتضامن ، هذه الدورات الدراسية والتدريبية البناءة . ونحن نناشد الدول الأخرى أن تعمل بنفس هذه الروح والاسلوب .

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لإسرائيل ، السيد دافيد ليفي في ختام اجتماع له مع وزير خارجية جنوب افريقيا ، السيد بوتا ، أن اسرائيل تأمل في استتباب الاستقرار في جنوب افريقيا وفي التعاون مع جميع العناصر فيها ، دون أي تمييز بين طرف أو آخر . وتتسم العلاقة بيننا وبين الحكومة الحالية بالاستقرار وترجع الى أمد طويل . وفيما يتعلق بالسكان السود ، نتطلع الى بدء حوار مفتوح معهم نأمل أنه سيكون وديا .

ولا بد من التأكيد مرة أخرى على التلاعب الوقح بقضية الفصل العنصري في الدعاية المناوئة لاسرائيل . وهي تستخدم باعتبارها أداة سياسية في الحملة المحمومة ضد اسرائيل . بيد أن عددا متزايدا من الدول الافريقية وقادتها يرفض إيلاء الاهتمام لنفس القرارات البالية التي عفا عليها الزمن والتي تتعلق بإسرائيل وجنوب افريقيا .

وهذا التغيير في المواقف يتجلى في التحسن المنتظم في العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية الذي لاحظناه خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، التي بدأ يتضح فيها تقلص ما كان يعرف من قبل بالأغلبية التلقائية ضد اسرائيل . ويحدونا الأمل أن هذا الموقف الجديد سوف يتجلى أيضا في المناقشة المقبلة وفي التصويت . وفي عالمنا المعاصر المتغير تتيح لنا هذه المناقشة التقليدية للفصل العنصري فرصة فريدة : فرصة ليس لنحيط علما بتطور ايجابي رئيسي في تاريخنا المعاصر فحسب ، بل أيضا فرصة للإسهام في تعزيز هذا التطور والتعجيل به .

وختاما أود أن أعيد التأكيد على أملنا الخالص بأن حكومة جنوب افريقيا ستواصل تنفيذ برنامج التحرير والاصلاحات الكبيرة ، وأن الجماعات المختلفة في جنوب افريقيا ستتمكن قريبا من العيش في سلم ووئام وهما ما حرمت منهما منذ وقت طويل .

السيد كين (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن المناقشة المتعلقة بسياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا تنعقد في ظل أوضاع دولية تتميز اليوم بالاختفاء التدريجي لعداءات الأمس وببداية حقبة يحل الحوار والتعاون فيها تدريجيا محل مواجهات الماضي .وتتجلى هذه العملية الايجابية بصورة مشجعة في جنوب افريقيا ، حيث يجبر النضال الباسل لشعب جنوب افريقيا المقهور المدعوم من التضامن الدولي دعاة الفصل العنصري البغيض على أن يستجيبوا للتطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا ، وأن يصغوا الى النداءات المتكررة للمجتمع الدولي .

وهكذا أسفر الافراج عن الوطني الافريقي نيلسون مانديلا بلا قيد أو شرط ، والاعتراف بشرعية الاحزاب والمنظمات السياسية ، واستقلال ناميبيا ، عن بدء فصل جديد في العلاقات بين فئات المجتمع في افريقيا الجنوبية ، ومن الجانب الآخر في العلاقات بين دول ذلك الجزء من القارة .

إن موريتانيا ، شأنها شأن البلدان الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، قد شعرت بالارتياح إزاء هذا الاتجاه الجديد ، وظلت تواصل تشجيعه بأمل قيام جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية وموحدة قريبا .

ومهما كان التقدم المحرز ، في السنوات الاخيرة في جنوب افريقيا ، إيجابيا ومشجعا ، فإنه يجب ألا يجعلنا ننسى الاهداف النهائية لنضال شعب جنوب افريقيا ، ألا وهي الاستئصال التام للفصل العنصري وآثاره ، وإنشاء مجتمع متعدد العناصر ، ودولة موحدة وديمقراطية . وبغية تحقيق ذلك ، اعتمد المجتمع الدولي بالفعل الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وأعلن عددا من التدابير والمبادئ التي يتعين اتباعها لتشجيع قيام حوار حقيقي يؤدي الى النتائج المنشودة .

ومنذ اعتماد هذا الاعلان ، ذُلّل عدد كبير من الصعوبات ، كما تصدع حائط الخوف والارتياب النفسي . فهل يعني ذلك أن العملية باتت لا رجعة فيها ؟ ويتعجل البعض التفكير على هذا النحو وتصديقه . أما نحن ، فما زلنا مقتنعين بضرورة توخي الحذر ، ما دام الهدف الاساسي ، ألا وهو الاستئصال الكامل للفصل العنصري ، لم يتحقق بعد .

إن استمرار العنف في البلدات ، والعقبات التي تضعها السلطات الرسمية أمام عودة اللاجئين والمنفيين السياسيين ومنحهم العفو ، واستخدام الاموال العامة سرا في إذكاء الاضطرابات بين مختلف الفئات ، وبقاء بعض مظاهر القوانين القمعية ، وبخاصة قانون الامن الداخلي رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢ ، وتعزيز بعض البانتوستانات وتوسيع نطاقها ، جميعا أمور تتطلب من المجتمع الدولي مزيدا من الحيطة والحذر .

ولئن كانت دعائم الفصل العنصري قد ألغيت من الناحية القانونية ، فإن هذا النظام المشين ما زال يترك بصماته على أفعال وأقوال أنصاره . وإلا فكيف نفسر رفضهم لجمعية تأسيسية منتخبة بالأسلوب الديمقراطي ، وإصرارهم على التحكم في العملية برمتها ؟ ويشكل هذا الموقف المتخلف من عهد بائد اختبارا عسيرا للالتزام الصادق لبعض الشخصيات الهامة في الحكومة الحالية . ولهذا السبب ، مازلنا مقتنعين بأن سلاح الجزاءات ينبغي أن يظل مشهرا ريثما يتم وضع دستور ديمقراطي وإعمال حق التصويت .

ورغم استمرار هذه العقبات الخطيرة ، ما زلنا نتابع باهتمام وأمل تطور الوضع في جنوب افريقيا . وفي هذا الاطار ، نرحب بإنشاء الجبهة الوطنية الموحدة بين المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ومنظمات وطنية أخرى ، وهو الانشاء الذي تم يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، كما نشعر بالارتياح ازاء الاتفاق الوطني للسلام الذي وقّع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، بين المؤتمر الوطني الافريقي ، والحكومة ، وعدد من المنظمات السياسية والنقابية . ونأمل أن تؤدي هذه الأعمال الايجابية الى بدء عملية تفاوض حقيقية من أجل جنوب افريقيا جديدة ، متحررة من الفصل العنصري وآثاره . ولا يسعنا في هذا الصدد سوى الشعور بالارتياح إزاء احتمال اجراء المناقشات الدستورية الأولى يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر .

إن موريتانيا ، كعهدها في الماضي ، ما زالت تؤيد نضال شعب جنوب افريقيا ، ولن تدخر وسعا من أجل نشر مُثُل الحرية والعدالة والمساواة التي ظل أشقاؤنا في جنوب افريقيا يدفعون ثمنا باهظا لتحقيقها .

وقبل أن أختتم ، اسمحوا لي بأن أتقدم بالتهنئة الحارة الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وإلى رئيسها ، السيد غامباري لتفانيهما لقضية تحرير شعب جنوب افريقيا المضطهد ولالتزامهما بهذه القضية .

السيد الحضيري (الجماهيرية العربية الليبية) : لما يزيد على أربعين عاما ، ظلت سياسة التمييز التي يمارسها نظام جنوب افريقيا العنصري بندا رئيسيا على جدول أعمال الأمم المتحدة . وخلال هذه المدة الطويلة أصدرت الجمعية

العامة ، ومحافل أخرى دولية وإقليمية ، العديد من القرارات بهدف وضع حد للمعاناة وسياسة التمييز التي تطبق على شعب جنوب افريقيا . ومع ذلك فإن افريقيا ، التي ناضلت شعوبها من أجل استقلالها وحريتها وقدمت آلاف الشهداء دفاعا عن الإنسان وكرامته ، لا يزال جزء غال من أراضيها يخضع لأبشع أنواع التفرقة من قبل أقلية عنصرية تنكرت للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعبرت ارادة المجتمع الدولي الذي أدان السياسة التمييزية البغيضة وطالب بسرعة إلغائها باعتبارها "جريمة في حق الانسانية" .

تدرس الجمعية العامة سياسة الفصل العنصري في مرحلة هامة من تاريخ الجنوب الافريقي . فقد شهدت المنطقة ، خلال العامين الماضيين ، تطورات عديدة ومتلاحقة تمثلت في توقيع اتفاقية السلام في أنغولا ، وفي بدء المفاوضات بين حكومة موزامبيق وحركة رينامو . أما في جنوب افريقيا نفسها ، فقد حدثت تطورات عززت فرص التوصل الى تسوية النزاع ، ومن ذلك إطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين ، وعودة الكثير من المبعدين ، ورفع الحظر عن أنشطة المنظمات السياسية ، وإلغاء عدد من التشريعات كانت تعتبر الاركان الاساسية لنظام الفصل العنصري . لقد تابعت الاوساط الدولية التغيرات داخل جنوب افريقيا باهتمام ملحوظ خلق لدى البعض تفاؤلا مفرطا دفعهم حتى إلى تخفيف العقوبات المفروضة على النظام العنصري ، بل وحتى إظهار النية في إلغائها ، على اعتبار أن نهاية هذا النظام باتت قريبة . إن النظرة الموضوعية لآثار هذه التطورات ، وما أسفرت عنه حتى الآن ، تبين بوضوح أن ما تم لم يحقق الاهداف التي يتوخاها المجتمع الدولي . فالنظام العنصري ما زال موجودا ، والاجراءات العملية الرامية للقضاء عليه بشكل نهائي ، والمتمثلة في المفاوضات الدستورية التي تعد حيوية لإقامة دولة غير عنصرية ، لم تبدأ بعد ، بل حتى عملية الحوار التي بدأت بين قادة النظام وزعماء حركات التحرير وأسفرت عن نتائج ملموسة ، أصبحت مهددة نتيجة اندلاع أعمال العنف في البلاد ، ونتيجة الانشطة المشبوهة للنظام العنصري الذي ما زال يعرقل عودة المبعدين ويصر على إبقاء العديد من السجناء السياسيين .

وهذا كله أوجد نوعا من الارتياب في جدية حكام بريتوريا في الاستجابة لتنفيذ الاهداف التي يتطلع لها شعب جنوب افريقيا ، والواردة في الاعلان بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة على الوضع في الجنوب الافريقي الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

إن تسهيل عودة بقية المبعدين وتوفير السبل أمام إعادة ادماجهم في المجتمع وكف النظام عن تكتيكات المماطلة لعرقلة اطلاق بقية السجناء السياسيين والعمل لإلغاء التشريعات القمعية التي لا تزال سارية وازالة المظالم الخطيرة التي خلفتها قوانين الفصل العنصري ، عوامل أساسية لإشاعة جو الثقة وروح التعاون ولاثبات حسن نوايا النظام ورغبته الحقيقية في إنهاء سياسة التمييز . ومن العوامل الاساسية لعملية التحول الديمقراطي ضرورة اسراع النظام برفع يده عن تغذية أعمال العنف حيث لم يعد من المشكوك فيه مسؤولية هذا النظام في تأجيجها بهدف احباط أي جهد موحد للقضاء على سياسة التمييز . والى جانب ذلك فإن النظام مطالب بتهيئة المناخ الضروري للبدء في المفاوضات الرامية لاستئصال مظاهر الفصل العنصري كافة والاستعاضة عنه بمجتمع ديمقراطي لا عنصري يتمتع فيه الجميع بالحرية الكاملة والمساواة بغض النظر عن اللون أو العرق أو الاصل ، والى أن يتحقق ذلك فإن على المجتمع الدولي الذي التزم من خلال قراراته المتتالية بضرورة القضاء على هذا النظام ألاّ يكتفي بما جرى من تغييرات أو يقتنع بأن ما جرى في جنوب افريقيا حتى الآن تغيرات ثابتة لا رجعة فيها . إن رفع الجزاءات عشوائيا هو أمر سابق لأوانه ويؤدي الى عكس النتيجة المرغوب فيها ، كما أنه يجرد المجتمع الدولي من قدراته على التأثير وعلى الاسراع بالعملية ، وبالتالي فإن على الأسرة الدولية أن تزيد من مساعداتها لقوى التحول الديمقراطي وأن تواصل ضغوطها حتى يستعيد شعب جنوب افريقيا حقوقه المشروعة كافة وتحقيق المساواة الكاملة لكل الناس بغض النظر عن لون بشرتهم .

إن حرمان شعب من حقوقه بسبب اختلاف العرق أو اللون أو العقيدة يقوّض بحد ذاته الكرامة الإنسانية في أي مكان وفي كل زمان وفي هذا القرن حيث دخلنا العقد

الاخير منه يجب على المجتمع الدولي ألاّ يقبل بينه نظاما أو كيانا قائما على التمييز ونكران حقوق الغير مثل النظام العنصري في جنوب افريقيا الذي أهان كرامة شعب بكامله ومثل الكيان الصهيوني الذي اغتصب أرض فلسطين وشرد أهلها وينكل بمن بقي منهم في المعتقلات والسجون في تجاهل صارخ ونكران متعمد لكل الاعراف والقوانين الدولية وللمبادئ التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

لقد عزز هذان النظامان تعاونهما ووطداه في الميادين كافة وبشكل خاص في الميدان العسكري وبالجانب النووي منه ، على وجه الخصوص ، الامر الذي يشكل خطرا يتعدى المنطقتين العربية والافريقية فضلا عن احباطه لاي جهد لجعل افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط مناطق خالية من الاسلحة النووية وما زالت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تنبه الى خطورة هذا التعاون ، ففي تقريرها الوارد في الوثيقة رقم A/46/22 أفردت اللجنة جزءا خاصا للتعاون بين نظام جنوب افريقيا والاسرائيليين ومما جاء فيه أن التعاون بين جنوب افريقيا والاسرائيليين في الميدان النووي يثير أشد القلق لدى اللجنة الخاصة كما جاء فيه أيضا :

"كان التعاون العسكري والنووي بين اسرائيل وجنوب افريقيا موضوع كتاب بعنوان "خيار شمشون" صدر في الولايات المتحدة من تاليف الصحفي الامريكي سيمور هيرش وقد أكد فيه التقارير السابقة التي تفيد بأن جنوب افريقيا واسرائيل قد قامتا بتجربة رأس حربي نووي على بعد ٥٠٠ ١ ميل من رأس الرجاء الصالح في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩" . (A/46/22) ، الفقرة ٢٥٦ ، ص ٨٥)

لقد اتخذت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى دوما موقفا واضحا ومحددا من نظام الفصل العنصري وممارساته . فبالاضافة الى ادانتنا المتواصلة له أكدت بلادي مرارا وتكرارا ايمانها الراسخ بضرورة التفكيك التام والكامل لهذا النظام من خلال منظمة الوحدة الافريقية وفي اطار حركة عدم الانحياز وبالوقوف الى جانب الاغلبية المضطهدة لشعب جنوب افريقيا التي تناضل من أجل استعادة حقوقها المشروعة . إن بلادي تفخر دائما بدورها في دعم حركات التحرير وتأييدها

لصمود دول خط المواجهة في تحملها للأعباء المترتبة على سياسات التمييز ، كما تفخر باسهامها في الجهود الدولية الرامية الى تقديم المساعدة العملية لضحايا الفصل العنصري .

في الختام لا يفوتني أن أشيد بالأعمال القيمة والانشطة المتواصلة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . إن تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة رقم A/46/22 يظهر بجلاء أعمال هذه اللجنة وما أسهمت به في الجهود الرامية للقضاء النهائي على الفصل العنصري الذي وصف وبحق بأنه وصمة عار في جبين الإنسانية وبأنه السبب في كل المآسي والمعاناة التي يتعرض لها شعب جنوب افريقيا .

السيد العربي (مصر) : يسعدني في بداية كلمتي أن أتوجه بالتهنئة للسيد بطرس بطرس غالي بعد أن اعتمدت الجمعية العامة صباح اليوم تعيينه أمينا عاما للأمم المتحدة ، واثقا من أن خبرته وحياده وموضوعيته سوف تمكنه من تحمل مسؤوليات هذا المنصب الرفيع .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بالتحية والتقدير للامين العام الحالي السيد خافيير بيريز دى كوييار الذي قاد عمل الامانة العامة للمنظمة طوال عشر سنوات بجدارة يشهد بها الجميع .

يسعدني أيضا أن أتوجه بالتحية للسيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي الذي استمعنا باصغاء الى بيانه الهام صباح اليوم والذي يتولى بحكمة واقتدار مسؤولية أساسية في تمثيل أوسع قطاعات الاغلبية في جنوب افريقيا في عملية التفاوض لتصفية نظام الفصل العنصري ، ونؤيده في ذلك بهدف أن تصبح جنوب افريقيا بلدا موحدا ديمقراطيا وغير عنصري .

نجتمع اليوم لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، وهو الإعلان الصادر بالاجماع في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ ، والذي توج أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة السادسة عشرة .

ولا شك أن نقطة البداية ، ومعيار القياس يكمنان فيما تضمنه الإعلان الذي عبر عن الارادة الحقيقية للمجتمع الدولي من مبادئ وأهداف وتوجيهات تتعلق بعملية التفاوض مع برنامج عمل ملزم بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري .

لقد مضى عامان على صدور الإعلان ، وهي فترة تسمح لنا بتقييم الموقف لتحديد ما تم انجازه وما يجب أن يتم وصولا الى تحقيق الهدف المنشود الذي يتلخص من وجهة نظر بلادي فيما يلي :

أولا : أن تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية وغير عنصرية .

ثانيا : أن يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو العقيدة .

ثالثا : أن يكون لشعبها الحق في المشاركة في الحكم وادارة البلاد على أساس التصويت العام القائم على المساواة في اطار سجل غير عنصري للناخبين وعن طريق الاقتراع السري .

رابعا : أن يتمتع جميع المواطنين بالحريات السياسية والمدنية المعترف بها عالميا .

خامسا : أن يكون لجنوب افريقيا نظام قانوني يكفل مساواة الجميع أمام القانون وأن يكون نظامها القضائي مستقلا وغير عنصري .

إن الانتقال من نظام الفصل العنصري البغيض الى مرحلة التفاوض لتحقيق الاهداف السابقة من شانه أن يحتم المرور بمجموعة من اجراءات بناء الثقة لتهيئة المناخ اللازم لانجاحها . ولعله من الانصاف والموضوعية أن نذكر للسيد دي كليرك أنه بدأ علاج أخطاء الماضي بعد أن أدرك صلابة نضال الاغلبية المحرومة من حقوقها المشروعة كما وعى عزم المجتمع الدولي على مواصلة الضغط على نظام بريتوريا حتى تتخلى عن نظام الفصل العنصري وأيقن استحالة استمرار هذا النظام وتعارضه الجذري مع طبيعة العصر .

إن الغاء العمل بالقوانين الاساسية التي شكلت أعمدة نظام الابارتيد ورفع القيود عن المنظمات السياسية المناهضة للابارتيد وإنهاء حالة الطوارئ في أغلب أنحاء جنوب افريقيا تعد جميعها خطوات في الاتجاه الصحيح مهدت لبدء مرحلة التفاوض السلمي بين الاطراف كافة .

ومع ذلك فإن ظاهرة العنف ما زالت تمارس ولها آثارها المدمرة على النسيج الاجتماعي والعرقي في جنوب افريقيا . وبرغم اتفاق السلام الموقع في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام فما زالت أعمال العنف مستمرة ، وهو أمر يدعونا لأن نجدد طلبنا من حكومة جنوب افريقيا بأن تقوم بواجبها لتوفير الأمان والاستقرار اللازمين للبلاد ، وأن تنظر بجدية وحياد في الاتهامات الموجهة لبعض عناصر قوات الأمن وما يتردد عن دورها في تغذية أعمال العنف . كما نطالب حكومة جنوب افريقيا بسرعة الافراج عن باقي السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين حتى يصبح الطريق الى المفاوضات خاليا من أي عقبات لا مبرر لاستمرارها .

تشير أغلب الدلائل خاصة بعد اجتماع يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الذي شاركت فيه أغلب القوى السياسية الى اقتراب مرحلة التفاوض بين الاطراف

كافة في جنوب افريقيا لتحديد مستقبل البلاد بهدف اقرار المبادئ الدستورية الاساسية التي سوف تشكل اطار الدستور الجديد وآليات صياغة هذا الدستور كما سوف تشكل طبيعة ومدى الفترة الانتقالية التي سيتم فيها مشاركة السلطة الى أن تتم الانتخابات العامة الحرة التي يجب أن تعكس القيم الديمقراطية ، كما يعرفها المجتمع الدولي ، فضلا عن إعادة ضم البانتوستانات الى جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية .

إن وفد مصر يأمل أن يسفر اللقاء المقرر عقده اعتبارا من ٣٠ كانون الاول/ ديسمبر الجاري عن بدء المرحلة الانتقالية التي سوف تفصل بين عهد الممارسات المجحفة بحقوق الإنسان وعهد جديد يتسم بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين كافة .

في النهاية أود أن أشير الى أهمية الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ جنوب افريقيا اذ ينبغي مواصلة حث وتشجيع حكومة جنوب افريقيا على إنهاء الآثار العميقة السلبية لنظام الفصل العنصري والمشاركة بحسن نية في التفاوض مع ممثلي الاغلبية بهدف وضع سمات وضوابط المرحلة الانتقالية التي نأمل لها أن تتم بسرعة ونجاح ، خاصة بشأن آليات وصياغة الدستور الجديد الأمر الذي يبرر عندئذ امكان التفاوض مع جنوب افريقيا الجديدة باعتبارها طرفا كامل العضوية في المجتمع الدولي بصفة عامة وفي الأسرة الافريقية بصفة خاصة .

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسرني ويشرفني أن آخذ الكلمة في ظل رئاستكم سيدي .

بروح عالية تتكلم شيلي في هذه الجمعية لتناول المسألة الهامة الخاصة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . نفعل ذلك بانفعال وأمل . أما الانفعال فهو نتيجة استماعنا هذا الصباح لبيان نيلسون مانديلا قائد الكفاح بلا منازع ضد الفصل العنصري . وأما الأمل فهو بسبب البوادر الايجابية للتطور السياسي التي ، لحسن الحظ ، بدأت تتفتق وتمهد السبيل نحو جنوب افريقيا جديدة .

ونود أن نشيد اشادة مخلصة بنيلسون مانديلا ، الذي قام اليوم وفي العام الماضي في هذا المحفل بالتأكيد من جديد على رغبة شعب جنوب افريقيا في تحقيق الديمقراطية . وعلاوة على ذلك ، نود أن نشيد بجميع الافراد والمنظمات والحكومات والامم التي أسهمت بلا كلل طوال أكثر من ٤٠ عاما في الكفاح الباسل لشعب جنوب افريقيا من أجل ازالة نظام الفصل العنصري ، وهو النظام السياسي الذي اتسمت به أشد صفحات تاريخ الإنسانية ايلاما .

ومما يؤسف له أن العديد من الدول الاعضاء في المنظمة ، بما في ذلك شيلي ، قد مرت بتجربة الشمولية من مختلف الانواع ، ولكن لا يمكن مقارنتها جميعها بشناعة الفصل العنصري . ولهذا السبب نود اليوم من أرفع محفل للمجتمع الدولي أن نتذكر الذين سقطوا والذين قدموا أرواحهم ، داخل جنوب افريقيا وخارجها ، ببسالة وحزم دليلا على أن حرية الإنسان وابداعه أقوى بكثير من قيود القمع العنصري .

إننا نسلّم ونرحّب بالتدابير الهامة التي تنفذها حكومة جنوب افريقيا بغية اقامة نظام ديمقراطي لا عرقي في ذلك البلد . ويشق وفدي بأن جدية الاصلاحات السياسية الجارية الآن ستمكن حكومة جنوب افريقيا من الاضطلاع بأسرع ما يمكن بالجدول الزمني الوارد في "بلاغ لجنوب افريقيا الجديدة" الذي أصدره الرئيس دي كليرك في وقت سابق من هذا العام . ويحدونا الامل الصادق ، كما ذكر دي كليرك :

"أن تؤدي نهاية الفصل العنصري والغاء القوانين الاخيرة التي ما تزال موجودة الى نهاية عهد ، عهد يجب أن نواجه فيه حقيقة تنوع الشعوب والمجتمعات ضمن نفس حدود البلد ، دون قسر وتمييز ، وبما يتمشى مع قرارات الامم المتحدة" .

ومع هذا فإننا نؤيد الإبقاء على نظام تيقظ دولي يتسم بالتبصر وبعد النظر بغية التعجيل بالقضاء على آخر بقايا الفصل العنصري . وسنؤيد الالغاء التدريجي لهذه الاحكام كلما تطورت عملية التغيير في جنوب افريقيا فباتت لا رجعة فيها .

تجتمع الجمعية العامة في ظل مناخ مبشر بالخير . وفي هذا السياق علمنا بالاتفاق الذي توصل اليه مؤخرا بين القوى السياسية الرئيسية وحكومة جنوب افريقيا بالبدء ، في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ، بعملية مفاوضات متعددة الاوجه بغية وضع أساس ديمقراطي صلب لمستقبل جنوب افريقيا ، بما في ذلك شهر دستور جديد واعتماد ترتيبات مؤسسية لبناء الثقة في عملية الانتقال السياسي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، تدفعنا روح التضامن العميقة ازاء الشعب الذي لا يزال يعاني من عواقب نموذج من التعايش السياسي الذي نرفضه رفضا قاطعا في ضوء تجربتنا السياسية والاجتماعية في شيلي ، التي هي بعيدة كل البعد عن هذه الممارسات المتسمة بطابع العزل . وهذه التجربة هي التي تمكننا من القول بفخر إن هوية شيلي نتيجة لمزيج متناغم من الناس من مختلف الاصول والثقافات والتقاليد التي يقوم عليها دعمنا التاريخي للمبادئ والاعراف الاساسية التي تضع المساواة قبل القانون لجميع المواطنين في جمهوريتنا . وبالمثل ، نشجع في شيلي الحاضر الاحترام التام للحريات الفردية ، وخصوصا عدم التمييز ضد الاشخاص بغض النظر عن العمر أو الجنس أو المنشأ أو المركز .

وفي هذه المرحلة ، لا يسعني إلّا أن أشير الى ابنين بارزين من أبناء شيلي ، وكلاهما سفير سابق لدى الامم المتحدة ، ورغم أنهما قد بلغا من العمر عتيا ، فإنهما تميزا وما برحا يتميزان بالتزامهما بالكفاح لمناهضة الفصل العنصري . وأولهما هو السيد هرنان سانتا كروز ، أول مقرر للهيئة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات ، الذي عُهد اليه بإعداد تقرير عن جنوب افريقيا والذي شرع في أوائل الخمسينات ، منذ حوالي ٤٠ عاما مضى ، في وضع عدد من التقارير التي تسلط الضوء على الجرائم المقترفة في ظل نظام الفصل العنصري . والثاني هو السيد أومبرتو دياز كاسا نويفا الذي قام ، بوصفه عضوا في فريق عمل الخبراء المخصص لحالة حقوق الإنسان في الجنوب الافريقي منذ عام ١٩٧٣ وحتى العام الماضي ، بالاعراب بصفته الشخصية عن مقت شعب شيلي العميق لنظام الحرمان والاستغلال السائد في جنوب افريقيا .

وكما كان الحاصل في الماضي ، لا يمكننا أن نقف لا مبالين بممارسات الفصل العنصري التي تقوّض القيم المقدسة للإنسانية . إن ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان جزء من تراثنا الوطني الذي تعين علينا بدورنا الذود عنه ضد الذين سعوا الى استخدام القوة ، ولحسن الحظ دون نجاح ، بغية عكس مسار الديمقراطية التقليدية في شيلي . ولهذا تشكل هذه المفاهيم تراثا تاريخية ثمينا لشعب شيلي .

وفي وقت يتسم بالتغير الحاسم في جنوب افريقيا ، الذي نأمل أن يسير باسلوب سلمي ومنظم ، نود أن نشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ورئيسها ، السيد ابراهيم غامباري ، على التقرير الذي قدمته . فهذه الوثيقة تتضمن معلومات قيمة عن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في جنوب افريقيا في سياق البند المطروح أمام الجمعية الآن .

ولقد لاحظنا بارتياح الغاء القوانين الاساسية للفصل العنصري . ولئن كان ذلك - دون شك - خطوة حاسمة الى الامام ، يجب علينا أن نسلم باستمرار وجود الممارسات القائمة على العزل التي تلغي الاثر المرغوب فيه لإلغاء هذه القوانين . وبغية تعزيز عملية الاصلاح السياسي ، فإننا نوافق على وجود الحاجة الى سن دستور جديد ديمقراطي حقا في جنوب افريقيا يضمن الممارسة الفعالة للحقوق الفردية واجراء انتخابات سرية حرة على أساس النظام العام القائم على مبدأ صوت واحد للفرد الواحد . ولن يكون من الممكن حماية حقوق الإنسان الاساسية والقضاء على أشكال التمييز الكريهة التي لا تزال قائمة إلّا على أساس الدستور الجديد .

يشعر وفدي بالقلق ازاء وجود مناخ العنف في جنوب افريقيا الذي يتصل دونما شك بالحوادث والمواجهات المتكررة التي أدت الى التخريب وفقدان الارواح . وهذه الفظائع المؤسفة لا بد أن تعزى الى عواقب النظام الذي دام طويلا والذي لم يشجع بتاتا ثقافة التسامح العرقي والسياسي .

إن هذه الحالة خطيرة الى حد كبير بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية الهائلة بين السكان ، وخاصة فيما يتعلق بالسكان السود الذين يصيبهم بشكل خاص وبشدة نقص التعليم والصحة والعمل والاسكان . ومع هذا ، فإن الصعوبة الرئيسية التي تقف في طريق التعايش في وئام في مجتمع جنوب افريقيا هي - في رأينا - الاثر السلبي لبعض القوانين العنصرية التي لا تزال قائمة . ومما لا يقل أهمية أيضا وجود المبعدين السياسيين وسجناء الضمير المحرومين من حريتهم طيلة سنوات عديدة .

إننا نأمل أملا قويا أن تصحح هذه الحالة في أقرب وقت ممكن . ونرى أن ظروف إقامة ديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا ، ومكونها الاساسي إنهاء الفصل العنصري ، تبشر بالخير أكثر من أي وقت مضى ، وتدل على هذا القرارات التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا والمشاركة البناءة لتلك القطاعات من أمة جنوب افريقيا . لقد تعهدت منذ البداية ببناء نظام سياسي واجتماعي جديد في ذلك البلد ، كما أوضح بشكل خاص السيد نيلسون مانديلا الذي خاطب الجمعية اليوم .

إن بلادي ترحّب باتفاق السلام الوطني الهام الذي توصل اليه في جوهانسبرغ يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أعضاء الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي وانكاثا وسائر منظمات جنوب افريقيا الذين كانوا على استعداد ، وهم يتصرفون بكرم ووطنية ، للتفاوض بشأن أسس ارساء مجتمع ديمقراطي متعدد الاحزاب غير عرقي . ونحن نثني على الخطوات الجديدة التي تتخذها تلك القوى الاجتماعية في قضية نبيلة مثل صياغة مصيرهم وتحقيق سعادة شعبهم .

وستواصل حكومة بلادي مراقبة التطورات في جنوب افريقيا عن كثب وبيقظة وستحتفظ بموقفها الحاسم الى أن يختفي في النهاية الفصل العنصري بوصفه تعبيرا عن السيطرة السياسية غير الديمقراطية . وفي الوقت نفسه سنؤيد تلك المبادرات الرامية الى تحقيق التغيرات التي يراد بها الامتثال لقرارات الامم المتحدة .

إننا نرى أن الجهود الدولية المتضافرة لاستئصال الفصل العنصري يجب أن تستمر ، وأنه يجب على اللجنة الخاصة أن تواصل مهمتها القيمة ، مهمة توفير التضامن

مع شعب جنوب افريقيا والتأييد له وفقا للولاية التي منحتها الامم المتحدة لها والتي أقرتها قرارات الجمعية العامة الكثيرة .

وبالمثل ، يجب أن تستمر برامج الامم المتحدة المختلفة الرامية الى تعزيز معارضة الفصل العنصري وذلك بشكل ثابت وحاسم حتى في ظل مناخ التغيير . ونرى أنها أكثر أهمية من ذي قبل وقابلة للتطبيق بالكامل في هذه المرحلة الاخيرة من مراحل النظام .

وأشير بشكل خاص الى الصندوق الاستئماني لجنوب افريقيا الذي يشرف شيلي أن تكون عضوا في مجلسه وفي برامج أخرى مشابهة .

إننا نود أن نؤكد أيضا على ضرورة انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار - لاهمية ذلك في مسألة الامن الدولي - ونأمل أن يكون ذلك بشكل تام وفعال ويؤدي الى نظام للتفتيش الدولي .

إن المراحل التالية - دون شك - ذات أهمية حاسمة للتحقيق الكامل لهذه الاهداف التي وافق عليها المجتمع الدولي بتوافق الآراء في اعلانه التاريخي بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

لذلك ينبغي لجنوب افريقيا أن تتوصل الى اتفاقات انتقال تبعث الثقة بشكل عام في جميع القطاعات السياسية وفي ادارة البلاد الى أن يدخل دستور جديد الى حيز النفاذ . وسيفرض هذا تحديا عظيما للابتكار السياسي من جانب جميع أبناء جنوب افريقيا سواء كانوا سودا أم بيضا . ومثل هذا التطور سيكون له - دون أي شك - أثر محدد على التدابير التقييدية التي لا يزال المجتمع الدولي يطبقها على جنوب افريقيا ، وسيتعين مراجعة ذلك الى الحد الذي تفرضه التطورات الايجابية .

على سبيل المثال ، ما من شك في أنه من الحكمة النظر في إعادة الروابط الاكاديمية والعلمية والثقافية مع القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وكذلك السماح لمنظمات جنوب افريقيا غير العنصرية بالاشتراك الطبيعي في الالعاب الرياضية

الدولية . وهذا سيسهل التعبير عن أشكال جديدة من التضامن مع كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل جنوب افريقيا موحدة وغير عرقية وديمقراطية .

في الختام أود أن أؤكد مجددا اقتناعنا بأنه - في مجرى الاحداث الدولية المتجدد الذي تتعزز فيه بشكل كبير الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والذي أصبحت فيه النظم الاستعمارية ذكريات بعيدة والتضامن والتعاون بين الامم ظاهرين مألوفين بشكل متزايد - لم يعد هناك مجال للفصل العنصري في عالم جديد أفضل نود أن نبنيه .

فضلا عن ذلك ، إن الذين كانوا يتمسكون بنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أدركوا هم أنفسهم أن عليهم إن عاجلا أو آجلا أن يصححوا خطأ تاريخيا نأمل أن يُشفى منه تماما بما يحقق النفع الاكبر لشعبها .

في هذه الأوقات المبشرة بالخير لا يمكننا أن ننسى الدور البارز الرئيسي الذي قامت به لسنوات عديدة دول المواجهة الواقعة عند القُمع الجنوبي لافريقيا . إن التزامها تجاه الوطنيين المناضلين ضد الفصل العنصري ودعمها لهم كانت لهما أهمية قصوى في تهيئة الظروف التي تمكننا الآن من أن نكون متفائلين جدا . وبالمثل ، يجب أن نذكّر بالتضامن السياسي والمادي الدائم للعديد من الأفراد والمنظمات والحكومات ، وخاصة في العالم المتقدم النمو الذين لم يتوانو أبدا في دعمهم للكفاح ضد الفصل العنصري . وأخيرا ، من العالم الثالث ، من أمريكا اللاتينية والآن من شيلي ، التي أتكلم باسمها ، أحيانا من بعيد وليس دائما في اتصال مباشر بالمقاتلين من أجل الحرية ، كان ولا يزال وسيكون دائما في القطاعات الديمقراطية التزام اخلاقي وارادة سياسية للسير قدما جنبا الى جنب ، كتفا لكتف ويدا بيد الى أن يختفي الفصل العنصري من على وجه الارض .

السيد جين يونغجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد ظل موضوع سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا بندا هاما من بنود جدول الاعمال تنظر فيه الجمعية العامة طيلة سنوات عديدة . وفي الوقت الراهن ، الذي فيه لا تزال الحالة في جنوب افريقيا متجهة الى حل سياسي إن استعراض الجمعية العامة لهذا البند ضروري جدا وحسن التوقيت .

أصدرت الجمعية العامة بتوافق الآراء الإعلان الخاص بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، وبعد ذلك قرارا بتنفيذ الاعلان . وقدم الامين العام في الوقت الحسن تقريرين شاملين عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان . ونحن نقدر غاية التقدير الجهود المثمرة التي بذلتها الجمعية العامة والامين العام في سبيل القضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك ، نأمل أن يتوصل في هذه الدورة الراهنة الى تفاهم مشترك والى تقييم صحيح للحالة في جنوب افريقيا عن طريق المشاورات المكثفة بغرض اعتماد تدابير أخرى لتعزيز التنفيذ الفعال لمختلف الاحكام الواردة في الإعلان .

إن سياسات التفرقة العنصرية والفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا منذ سنوات عديدة تنتهك الحقوق الاساسية لعدد كبير من المواطنين السود وتحرمهم منها وتنزل بهم أشد المحن . ولهذا تواجه هذه السياسات معارضة شديدة من شعب جنوب افريقيا وادانة قوية من المجتمع الدولي ككل . وقد اتخذت سلطات جنوب افريقيا خلال العامين الماضيين عددا من التدابير المحلية الايجابية استجابة لضغوط داخلية وخارجية . ويسعدنا أن نرى أنه خلال الفترة من شباط/فبراير الى حزيران/يونيه من هذا العام ألغت سلطات جنوب افريقيا عددا من التشريعات الاساسية للفصل العنصري ، مثل قانون مناطق الجماعات وقانون أرض المولد وقانون تسجيل السكان ؛ وأطلقت سراح بعض السجناء السياسيين ؛ وسمحت لبعض المنفيين بالعودة الى وطنهم . وازالة هذه الصكوك التشريعية العنصرية تشير الى التداعي العام لنظام الفصل العنصري وازالة عقبة كبيرة في سبيل المفاوضات الدستورية ، مما يسهل الاسراع بالعملية التي تهدف الى التسوية السياسية لمسألة جنوب افريقيا . ونرى أن هذا تطور حميد . ويجب في نفس الوقت أن نوضح أن الطريق الى التسوية السياسية لمسألة جنوب افريقيا وتحقيق الهدف النهائي يتمثل في الالغاء الكامل لنظام الفصل العنصري لكي تصبح جنوب افريقيا دولة ديمقراطية متحدة لا عنصرية ، ولكي يتمتع كل سكانها بحقوق عامة متساوية في المواطنة والجنسية بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس . ولتحقيق هذه الغاية ، يجب ألاّ تقتصر سلطات جنوب افريقيا على مجرد الغاء بعض القوانين ، بل عليها أن تبذل جهودا جادة لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصري .

وأول مهمة في الوقت الحالي هي ازالة جميع العقبات التي تعترض المفاوضات الدستورية ووضع دستور جديد ، في وقت قريب ، يستند الى المساواة العرقية .

ويطلب الوفد الصيني بكل شدة من سلطات جنوب افريقيا تنفيذ المهام التالية : أولا ، يجب أن تقوم في أقرب وقت ممكن باطلاق سراح السجناء السياسيين المتبقين الذين يبلغ عددهم عدة مئات والسماح لجميع المنفيين بالعودة الى وطنهم دون أية قيود . ثانيا ، يجب أن تهيئ مناخا مؤاتيا للمفاوضات وتحافظ عليه وأن تمتنع عن انتحال أي

عذر لفرض قيود على الانشطة السياسية الاعتيادية التي يمارسها شعب جنوب افريقيا وأن تمتنع عن القبض على السكان السود واستجوابهم بطريقة تعسفية . ثالثا ، يجب أن تتخذ تدابير فعالة وتتغلب في أقرب وقت على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الفادح الذي يؤثر على السكان السود في مجالات التعليم والعمالة والاسكان والرعاية الطبية . رابعا ، يجب أن تنفذ بطريقة فعالة اتفاق السلم الوطني الذي وقع بهدف إنهاء الاشتباكات العنيفة في المدن ، وتبذل الجهود الجادة لمنع وقوع حوادث العنف مرة أخرى في المستقبل . خامسا ، بالنسبة للمسائل المتعلقة بالدستور الجديد والانتقال الى نظام ديمقراطي ، يجب أن تظهر حسن النية وتصغي بانتباه لصوت العدد الكبير من سكان جنوب افريقيا وتجري مفاوضات على قدم المساواة .

ومنذ اعتماد الإعلان ، بذلت المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، مثل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، جهودا ضخمة بغية تحقيق تسوية سياسية لمسألة جنوب افريقيا ، وعززت التعاون والتنسيق فيما بينها ، وأسرعت بالعملية الموجهة لتحقيق تسوية سياسية ، ولهذا أثنى عليها المجتمع الدولي ثناء عظيما . ويود وفد الصين أن يشيد اشادة كبرى بالمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات الاخرى .

وعبر عقود النضال الذي خاضه شعب جنوب افريقيا ، وقفت الى جانبه كل البلدان والشعوب التي تؤمن بالعدالة وقدمت له الدعم والمساعدة بمختلف أشكالهما . ويعلم الجميع باسهام البلدان الافريقية في هذا المجال . وتضطلع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بقيادة سعادة السفير غمباري ، بقدر كبير من المهام المفيدة وتؤدي دورا هاما في تعبئة الرأي العام الدولي لكي يدعم الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا . والآن ، بالرغم من أن عملية استئصال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات قد بدأت ، فإن هذه العملية ، كما بيّن الامين العام في تقريره ، قد تكون طويلة نسبيا ، بل وهشة . ونرى أنه يجب على المجتمع الدولي في الحالة الراهنة أن يواصل ضغطه ويقدم دعما أقوى لنضال شعب جنوب افريقيا واقتراحاته

ومطالبه المعقولة . وفي نفس الوقت يجب أن ندعو سلطات جنوب افريقيا الى التكيف مع اتجاهات العصر واغتنام الفرصة لاتخاذ العمل الحاسم للحل الصادق لمسألة جنوب افريقيا وفقا لاحكام الاعلان .

وحكومة الصين وشعبها يعارضان دائما ، وبحسم ، نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ويؤيدان شعب جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات الاخرى في نضالها العادل . وموقف الصين راسخ أيضا ، في الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، بالنسبة للتمسك بالعدالة وضمان المصالح الاساسية للعدد الكبير من سكان جنوب افريقيا ودعم المقترحات الصحيحة للبلدان الافريقية بشأن حل مسألة جنوب افريقيا . وستقدم حكومة الصين وشعبها دائما الدعم القوي لنضال شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري الى أن يتم النصر النهائي .

السيد ترين شوان لانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجب على الجمعية العامة مرة أخرى أن تناقش مسألة الفصل العنصري التي شغلت انتباه هذه المنظمة على مدى العقود الاربعة الاخيرة . إن العنصرية المؤسسية والتفرقة العنصرية المنظمة اللذين تتجسدان في السياسة البغيضة للفصل العنصري تتعارضان مع القيم الإنسانية الاساسية العالمية وتطآن بالاقدام روح ميثاق الامم المتحدة بشكل سافر . وتؤكد بوضوح القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة أن نظام الفصل العنصري الذي فرض على شعب جنوب افريقيا يمثل انتهاكا صارخا للحقوق الاساسية لذلك الشعب وجريمة ضد الإنسانية .

وإعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي صدر بتوافق الآراء في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أصبح معلما تاريخيا في الكفاح الشاق الطويل للمجتمع الدولي بغية القضاء على هذه الآفة . ويطالب هذا الإعلان نظام بريتوريا باتخاذ التدابير لتهيئة مناخ مؤات للمفاوضات ، ويقدم خطوطا توجيهية لعملية التفاوض ، وينص على برنامج للعمل بشكل واضح ومحدد ،

وينشئ مجموعة من المبادئ الاساسية لكي ترشد عملية وضع نظام دستوري جديد تتبوأ جنوب افريقيا على أساسه مكانها الصحيح بصفتها شريكا على قدم المساواة في المجتمع العالمي للامم .

ومنذ اصدار ذلك الإعلان التاريخي ، أدخل نظام بريتوريا عددا من الاصلاحات ، كان أهمها الغاء القوانين الرئيسية للفصل العنصري . وألغي الحظر على أنشطة المنظمات والاحزاب السياسية . وباعتماد مذكرة غروت شور في أيار/مايو ١٩٩٠ ، شرع نظام بريتوريا في معالجة مشكلة الافراج عن السجناء السياسيين ومنح الحصانة للمذنبين السياسيين ، وقد أفرج في الواقع عن عدد من السجناء السياسيين .

ان التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن العودة الطوعية للاجئين والمنفيين واعادة ادماج العائدين من مواطني جنوب افريقيا من قِبل نظام بريتوريا ومفوضية الامم المتحدة للاجئين ، وكذلك التوقيع على اتفاق السلام الوطني من قِبل نظام بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي والاحزاب الاخرى في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قد يفتحان آفاقا جديدة لانهاء العنف السياسي .

ومن الناحية الموضوعية ، لا بد لي أن أقول إن تقدما ملحوظا قد أحرز في السنتين الماضيتين صوب انهاء الفصل العنصري - وهو تحسن لم يتحقق الا بعد عقود طويلة .

ومع أن تطورات ايجابية قد حدثت فعلا ، فلا تزال هناك مسائل عديدة دون حل . فنظام بريتوريا لم يف بالشروط الخمسة المنصوص عليها في الاعلان واللازمة لتهيئة مناخ صالح للتفاوض كما انه لم يفِ على نحو كامل بالاتفاق الذي توصل اليه مع المؤتمر الوطني الافريقي .

ان اندلاع العنف في الآونة الاخيرة الذي راح ضحيته الالاف من أبناء جنوب افريقيا قد زاد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد . وان عدم اتخاذ السلطات لاي تدابير حاسمة لايقاف العنف ، وانكشاف أمر استعمال الاموال العامة في أغراض سرية ، قد أديا إلى ضياع الثقة في نظام بريتوريا على نطاق واسع . وينبغي أن نلاحظ أن عددا لا يحصى من التقارير يشير الى تواطؤ عناصر من قوات الامن واليمين المتطرف في اشعال فتيل هذا العنف المتواصل ، الامر الذي يعرّض عملية المفاوضات لخطر كبير ، ويقضي ، في نهاية المطاف ، على فرص التوصل الى تسوية سياسية ناجحة .

ان الامين العام يقدم في تقريره الاخير تقييما موضوعيا للغاية على النحو التالي :

"إن موجة العنف التي اجتاحت البلد أثناء هذه الفترة كانت بمثابة امتحان عسير للثقة وعقبة كؤودا أمام الحوار السياسي الناشئ" .

(A/45/1052 ، الفقرة ٦)

وعلى الرغم من ان نظام بريتوريا قد الغى معظم قوانين الفصل العنصري الاساسية فلم تتخذ الا تدابير ضئيلة بغرض تنفيذ ذلك عمليا ، ونتيجة لذلك لا يزال مواطنو جنوب افريقيا يعانون من هذه القوانين . ومن العواقب المترتبة على الإجحاف في الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية - وهي هياكل انشئت وترسخت على مدى قرن كامل - حرمان الغالبية السوداء من التمتع بحقوق الانسان الاساسية والحرية . وما زالت هذه الغالبية تواجه ارتفاع مستوى البطالة وأزمة في التعليم وظروفا معيشية مدمرة ورعاية صحية دون المستوى . واذا أريد معالجة هذا الاجحاف التاريخي فلا بد من الغاء القوانين الاجتماعية وتنفيذ سياسات ترمي إلى القضاء على الاختلالات الاقتصادية .

ومن الصحيح انه قد تم الافراج عن عدد من السجناء السياسيين من بعض الفئات . الا أن المئات منهم ما زالوا يذوون في سجون جنوب افريقيا . وكما أشار تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فقد حدثت تأخيرات متكررة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين نظام بريتوريا والمؤتمر الوطني الافريقي دفعت المحامين في لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا الى القول بأن مسالة الافراج عن السجناء السياسيين

"ليست باقية دون حل حتى الآن فحسب بل إنها قضية متفجرة للغاية" .

(A/46/22 ، الفقرة ٢٢)

ان قانون السلامة العامة لعام ١٩٥٣ الذي لم يدخل عليه أي تعديل حتى الآن يسمح بإعلان حالة الطوارئ والاضطرابات في مناطق عديدة . وحتى نهاية تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ كانت هذه الاحكام سارية على تسع مدن طبق فيها حظر التجول . وفي ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، أعلنت حالة الطوارئ في "بانتوستان سيسكي المستقل" . ومع ان عددا من التعديلات قد ادخل على قانون الامن الداخلي فلا يزال هذا القانون وقانون السلامة العامة يحظران رسميا التجمعات . هذا اضافة الى ان نظام بريتوريا ما زال يرفض مبدأ الاقتراع العام والمتساوي على أساس غير عنصري .

لقد أدت هذه الحقائق الى نشوء حالة محفوفة بالريبة والمخاطر والحساسية في جنوب افريقيا . لقد تزعزع نظام الفصل العنصري الا ان أساسه لا يزال قائما . ومن

الواضح بجلاء ان التقدم المحرز في العامين الماضيين جاء نتيجة لمقاومة الجماهير في الداخل والضغط الدولي وليس تعبيرا عن إرادة نظام بريتوريا في التخلي عن السياسة الاستعمارية التي كان ينتهجها .

لهذه الاسباب ، نطالب سلطات جنوب افريقيا بإبداء حسن النية وذلك عن طريق الامتثال الصارم للإعلان الخاص بالفصل العنصري .

إننا نعتقد أن انعقاد محفل لكل الاحزاب يجري فيه التفاوض والاتفاق على الترتيبات التي تتخذ أثناء المرحلة الانتقالية وبشأن آلية صياغة دستور جديد وتحديد مبادئه الاساسية ينبغي أن يكون على رأس جدول الاعمال السياسي لجنوب افريقيا اليوم . وكلما أبطأ نظام بريتوريا البدء بالمفاوضات ازداد خطر إعاقة المصالحة الوطنية مستقبلا وقيام جنوب افريقيا متحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

إننا نشعر بالقلق إزاء تسرع بعض البلدان في رفع العقوبات وإقامة الصلات مع نظام الفصل العنصري . وحيث أنه لا تزال هناك عقبات عديدة يجب تذليلها قبل أن يبلغ شعب جنوب افريقيا هدفه النهائي فمن السابق لأوانه أن نفكر في تخفيف وطأة الضغوط المفروضة على نظام بريتوريا . ومن ثم ، ينبغي لكل الدول أن تتمسك تمسكا كاملا ببرنامج العمل الوارد في الإعلان إلى أن تصبح عكس عملية تفكيك نظام الفصل العنصري عملية لا رجعة فيها وإلى أن ينال شعب جنوب افريقيا حقوقه الاساسية حقا .

وفي هذا المنعطف الهام للغاية في تاريخ جنوب افريقيا حيث غدا إنهاء الفصل العنصري وشيكا أكثر من أي وقت مضى ، يحدونا أمل وطيد في أن تواصل الامم المتحدة الاضطلاع بدور هام للغاية في عملية النهوض باستئصال هذا النظام عن طريق التشجيع على ذلك وممارسة الضغوط وتقديم المساعدة كما ينص على ذلك الإعلان .

ويود وفد فييت نام أن يعرب عن عميق تقديره للأمين العام على ما بذله من مساع حميدة من أجل تنفيذ الإعلان وعلى تقريره الشامل حول آخر التطورات في جنوب افريقيا . وفي الوقت ذاته ، نقدّر بالغ التقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز الامم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري

وإسهاماتهما القيمة من أجل ضمان بلوغ الهدف النبيل المتمثل في استئصال الفصل العنصري ومحوه من حضارتنا خلال العقد الحالي .

ونعرب مرة أخرى عن تضامننا العميق مع شعب جنوب افريقيا الباسل والمؤتمر الوطني الافريقي في نضالهما العادل من أجل خلاص بلدهما من آفة الفصل العنصري . وإننا على ثقة من أن النصر سيكون حليف شعب جنوب افريقيا بفضل دعم الامم المتحدة وكل الشعوب المتقدمة . وعما قريب سيتم إقامة مجتمع عادل موحّد غير عنصري وديمقراطي .

السيد أيت شعلال (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة اخرى تنظر الجمعية العامة في بند ظل على رأس بنود جدول أعمالها طيلة أربعين عاما أو أكثر . فمن بين العديد من المشاكل التي تواجه مجتمعنا الدولي هذا كان نظام الفصل العنصري هو أخطر التحديات الماثلة أمامنا للمبادئ الاساسية لميثاق منظمتنا ولابسط القواعد الخلقية العالمية وللشرعية الدولية .

إن نظام الفصل العنصري ، بعد إدانته والتنديد به بالإجماع بسبب مبرراته وعواقبه على حد سواء ، وصف بحق بأنه جريمة ضد الإنسانية لانه يقوم على أسطورة التفوق العرقي ولانه سبب معاناة فظيعة لشعب بأسره طيلة عقود .

إن اعتماد إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي بتوافق الاراء في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ أكد عزم المجتمع الدولي على انهاء هذا النظام البغيض بالموافقة الجماعية على ضرورة اتخاذ إجراء شامل لتفكيك ذلك النظام ولضمان قيام جنوب افريقيا الموحدة وغير العرقية . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، عرفت الجمعية العامة بعناية طرق ووسائل إزالة نظام الفصل العنصري بوضع الشروط اللازمة لتوفير مناخ موات للمفاوضات ووضعت المبادئ الاساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الدستوري الجديد في جنوب افريقيا .

تنعقد هذه الدورة بعد سنتين من اعتماد ذلك الإعلان . وقد حان الوقت إذن لان تقوم الجمعية بإجراء تقييم دقيق للتقدم المحرز صوب تطبيق إعلان الامم المتحدة وإجراء دراسة متانية لانسب رد فعل من جانب المجتمع الدولي .

إن النضال الباسل الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل الحرية والكرامة والعدل ، والذي أيّده المجتمع الدولي برمته في تضامن فعال ، تميز في السنة الماضية بعدة أحداث بارزة مكّنت بالتاكيد من التقدم خطوة إلى الامام ، وقد سعدنا بالغ السعادة في الترحيب بتلك الاحداث .

إن تفكيك نظام الفصل العنصري بدأ حقا ، بإلغاء القوانين غير المنصفة التي شكلت الاسس الايديولوجية والدعائم القانونية للنظام . وقد أبرم أيضا اتفاق بشأن العودة الطوعية للاجئين والمنفيين الجنوب افريقيين في كرامة وأمن ، فيما بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين وسلطات جنوب افريقيا .

وبالإضافة إلى ذلك ، اتخذت تدابير من أجل إطلاق سراح أكثر من ١ ٠٠٠ سجين سياسي . وأخيرا ، بدأت عملية مفاوضات دستورية بين نظام جنوب افريقيا ومختلف

الاحزاب السياسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة من أجل الدخول في مفاوضات موضوعية حول المستقبل الدستوري للبلد في ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر .

هذه التطورات مشجعة بالتأكيد ، وتفتح آفاقا جديدة في ذلك الجزء من العالم ، ومن شأنها أن تعجل بقيام جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية والمتعددة الاعراق .

وبينما يحق للمجتمع الدولي أن يسعد بهذه التغييرات ، يتعين عليه أيضا أن يتجنب المبالغة في أهمية التطورات التي وقعت وأن يتحاشى الإفراط في التفاؤل .

وأيًّا كانت قيمة هذه التطورات ، فهي ليست في الواقع التغييرات النهائية التي لا يمكن عكسها التي قاتل من أجلها شعب جنوب افريقيا وعانى لفترة طويلة .

صحيح أن رموز الفصل العنصري ألغيت ، ونحن مسرورون لهذا . بيد أننا ينبغي أن نسلم أيضا بأن كثيرا من الممارسات وأنماط السلوك ذات الصلة لا تزال راسخة في مجتمع جنوب افريقيا وأن المظالم وأوجه عدم الإنصاف الموروثة ما زالت مستمرة في ذلك النظام .

ولم تتحقق بعد الظروف اللازمة لتهيئة مناخ موات للمفاوضات بالكامل . وقد أشار الامين العام صراحة في تقريره المرحلي الثاني بشأن تنفيذ الإعلان إلى :

"التأخير في تنفيذ التدابير الضرورية ... المتعلقة بتهيئة مناخ صالح للمفاوضات" .

وأعرب عن الامل في :

"أن تتخذ الخطوات اللازمة لـ ... تحديد ترتيبات انتقالية" .

(A/45/1052 ، الفقرتان ٨ و ٩)

وهناك بالفعل مئات من السجناء السياسيين ما زالوا معتقلين في جنوب افريقيا ، ولا تزال المحاكمات السياسية تجري بمقتضى قانون الامن الداخلي .

أخيرا ، إن موجة العنف في جنوب افريقيا ، التي أودت فعلا بحياة الالاف من الضحايا ، عرقلت على نحو خطير أنشطة الاحزاب السياسية . وإن عجز سلطات جنوب افريقيا عن اتخاذ تدابير قوية لإنهاء العنف ، وتحيُّز قوات الامن وكشف عملية تمويل سري لبعض المنظمات ، كلها أمور تثير قلقا عميقا .

وفي الحقيقة ، إن التدابير التي اتخذها نظام جنوب افريقيا ، حتى وإن كانت إيجابية ، فإنها لا يمكن أن تغطي على واقع الحياة اليومية في جنوب افريقيا . إن هذه التدابير ، رغم أنها مشجعة ، لا يمكن اعتبارها أنها تشكل استجابة كافية وشاملة للتطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا . إنها تفي جزئيا فقط بالشروط التي حددتها الجمعية العامة في إعلان ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

ولهذا ، يقع على عاتق سلطات جنوب افريقيا أن تمضي بحزم في طريق واحد وفريد حدده المجتمع الدولي لها . وهذا يعني ، أولا وقبل كل شيء ، تهيئة مناخ موات لممارسة طبيعية للانشطة السياسية . ويعني أيضا اتخاذ خطوات فورية لإنهاء العنف . ويعني الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ووقف المحاكمات السياسية ، كما يتطلب إلغاء القوانين القمعية التي لا تزال سارية .

عندما تتوفر هذه الشروط فقط يمكن لجميع الاطراف أن تبدأ ، في مناخ من الهدوء المستعاد والثقة المتجددة ، عملية الحوار والمفاوضات التي تؤدي إلى صياغة دستور جديد ووضع الترتيبات الانتقالية إلى نظام ديمقراطي .

إن المجتمع الدولي ، في كفاحه ضد الفصل العنصري ، سلم بعدالة وشرعية كفاح شعب جنوب افريقيا وشرعية النهج المعتمد لتفكيك نظام الفصل العنصري وضمان قيام جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية وغير العرقية .

لقد أكدت الحالة المتغيرة في جنوب افريقيا ، مع ذلك ، على أهمية الشروط التي وضعتها الجمعية العامة لتحقيق ذلك الهدف .

والامين العام ، بذكره أن عملية تنفيذ الاهداف الواردة في الإعلان قد تكون طويلة نسبيا ، بل وحساسة ، إنما سلّط الضوء بحق على الطابع المتقلب غير المستقر الذي تتسم به المرحلة الانتقالية التي تجد جنوب افريقيا نفسها فيها اليوم .

وبالتحديد لان الحالة في جنوب افريقيا بلغت الآن مرحلة حرجة ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتوخى الحكمة والحذر المتزايد* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيسي السيد بغبني اديتو نزنغيا (زائير) .

فإذا أردنا أن نشجع ونعزز جميع النزعات الايجابية الآخذة في الظهور ، فينبغي لنا أن نحذر تماما التفاؤل الواهم وأن نبقي على الجزاءات الاقتصادية ضد السلطات الى أن يأتي الوقت الذي تضطلع فيه بمسؤولياتها الكاملة في المسائل المتعلقة بالأمن داخل البلاد ، وتتبع فيه المنطق الجديد الذي تدعيه الآن لإنهاء الفصل العنصري . وهو الممارسة الكاملة لجميع الحقوق المشروعة لشعب جنوب افريقيا .

وبالاضافة الى ذلك ان السوابق التاريخية في عملية انهاء الاستعمار - وقد عانى شعب بلادي من تجربة مروعة من هذا النوع قبل شهور من حصوله على الاستقلال - تعلمنا أنه في نقط التحول الحاسمة تفجر القوى الرجعية والمتطرفة أعمال العنف الأعمى ولديها الفكرة الوهمية في أنه يمكنها وقف مسار التاريخ الذي لا يمكن عكس اتجاهه والذي يدفع شعوب العالم نحو الحرية والعدالة والتقدم . ويجب على المجتمع الدولي أن يعي الخطر الشديد الذي تمثله تلك القوى التي تتوق الى الأيام السالفة ، أيام التفوق والسيطرة العنصريين . وما لم يتم تحييد هذه الجماعات المتطرفة والقضاء على تأثيرها الضار ، فسيكون في امكانها ، لنشوئها على الاعتقاد بالقوة الغاشمة بما لديها من موارد مادية وشبه عسكرية هائلة ، إن تسبب الموت والدمار وتوقظ وتفاقم من جديد المرارة والكراهية العنصرية بغية إغراق البلاد في فوضى عارمة . ومن ثم ينبغي اتخاذ جميع التدابير الوقائية لتفادي هذه الكارثة التي من شأنها أن تحبط وتعرقل عملية التسوية السلمية وتعوق أو تعرض للخطر العلاقات المقبلة بين المجتمعات المختلفة .

ولهذا السبب يجب أن تتأكد من جديد ودون تحفظ الارادة الجماعية للجمعية العامة التي أعربت عنها في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي وذلك إذا أردنا أن نعزز ونشجع عملية التسوية التي تجري حاليا ، ونعجل بها حتى تحقق أهدافها في قيام مجتمع حديث لا عنصري يقوم على أساس المساواة والممارسة الحرة لحق التصويت العام لجميع مواطني جنوب افريقيا في جنوب افريقيا ديمقراطية موحدة .

السيد سيدروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : منذ بضعة عقود تبذل الامم المتحدة جهودا نشطة بغية القضاء الكامل على النظام غير الانساني للفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحويل ذلك البلد الى دولة ديمقراطية لا عنصرية .

وتم التعبير عن موقف المجتمع الدولي المتفق عليه ، بأن المشكلة ينبغي أن تحل بسرعة عن طريق الوسائل السياسية السلمية ، في الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمد بالإجماع في عام ١٩٨٩ ، وكذلك في مجموعة القرارات اللاحقة للجمعية العامة .

إن توافق الآراء الدولي على مسألة إنهاء الفصل العنصري ، كما يرد في تلك الوثائق ، يعتبر إسهاما ملموسا في تشكيل نظام عالمي جديد يقوم على الاعتراف العالمي بالقيمة المؤكدة لمُثُل الديمقراطية وحقوق الانسان ، والتعاون العالمي والتفاعل باعتبارها القواعد العالمية للعلاقات الدولية .

لقد اتخذت خطوات بناءة رئيسية متعددة لإنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ومن بين هذه الخطوات رفع الحظر المفروض على أنشطة الاحزاب والحركات السياسية ، والإفراج عن العديد من المحتجزين السياسيين وإلغاء القوانين التي تدعم الفصل العنصري وتحقيق اتفاق بين حكومة جنوب افريقيا ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وعودة اللاجئين والمبعدين السياسيين الى البلاد . وكان للتغييرات التي تحدث في هذا البلد تأثير في الميدان النووي أيضا ، فبعد ثلاث سنوات من المفاوضات بين ممثلي جنوب افريقيا والبلدان الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، انضمت جنوب افريقيا الى المعاهدة وأبرمت في وقت ليس بقصير مشيل اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد درسنا بعناية المعلومات المتعلقة بالتدابير التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا لضمان التغييرات الاساسية في البلد ، والتي ترد في الرسالة المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الموجهة الى الامين العام للامم المتحدة من وزير خارجية جنوب افريقيا (A/46/711) .

وكانت التغيرات الايجابية في الحالة السياسية في جنوب افريقيا ممكنة بفضل الحركة الجماعية التي استمرت عدة سنوات ضد نظام الفصل العنصري ونتيجة للنضال الغيور للقوى الديمقراطية الذي ما فتئ المجلس الوطني الافريقي يضطلع بدور قيادي فيه . وقد تأكد هذا أيضا في البيان المفصل الذي أدلى به اليوم رئيس المؤتمر الوطني الافريقي الموقر السيد نيلسون مانديلا والذي أوضح فيه تفاصيل النهج الذي اتبعه المؤتمر الوطني الافريقي في مهمة الاسراع بإنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا وإقامة دولة ديمقراطية لا عنصرية .

وفي نفس الوقت ، تواجه عملية التحول التي تجري في جنوب افريقيا صعوبات واضحة . وقد أشار الامين العام في تقريره المرحلي الثاني عن تنفيذ الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي (A/46/1052) الى ما يلي :

"في الوقت الذي ألغيت فيه ، بحلول شهر حزيران/يونيه الاخير ، أهم قوانين الفصل العنصري ، كما سبق الوعد ، فإن المواقف والممارسات التي اقترنت بها ، فضلا عن نتائج تلك القوانين ، ما زالت قائمة" .

فلم تحل حتى الآن مشكلة الافراج المبكر عن جميع المحتجزين السياسيين ، بما في ذلك المحتجزون فيما تسمى بالأوطان . ولا تزال هناك عقبات تواجه النشاط السياسي الحر في البلاد .

وكان الاختبار العسير للعمليات التي تجري حاليا في جنوب افريقيا موجة العنف التي اجتاحت البلاد هذا العام . ولهذا السبب اعتبر الاتحاد السوفياتي أن التوقيع على اتفاق السلم بين قادة حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية انكاثا وعدد من المنظمات الاخرى في جنوب افريقيا تأكيد على العزم الجدي للقوى السياسية المؤثرة على التحرك صوب انشاء دولة ديمقراطية لا عنصرية . وينبغي أن ينفذ اتفاق السلم هذا ، كما ينبغي للقوى السياسية في جنوب افريقيا التي لم توقع بعد على هذا الاتفاق أن تظهر إحساسا عاليا بالمسؤولية عن مصير بلدها بالانضمام الى هذا الاتفاق .

(السيد سيدروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وثمة حدث هام آخر ، هو الاجتماع التحضيري الاخير لعشرين منظمة سياسية رئيسية في جنوب افريقيا ، الذي تم التوصل فيه الى اتفاق من حيث المبدأ على عقد مؤتمر بتاريخ ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن جنوب افريقيا ديمقراطية ، بغية تحديد الجوانب الاساسية للهيكل الدستوري المقبل للبلاد . ويعرب الوفد السوفياتي عن أمله في أن يصبح ذلك الاجراء خطوة ملموسة أخرى صوب تعزيز وتطوير العمليات الايجابية التي تأخذ طريقها في جنوب افريقيا نحو الاتجاه الى انشاء دولة ديمقراطية لا عنصرية .

لقد ولّد نظام الفصل العنصري الذي ظل مسيطرا لعدة سنوات مستندا الى القوة وعلى استقطاب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد ، بالاضافة الى خطوطه العنصرية مناخا من العزلة والريبة في البلاد . ومن الواضح أن إزالة الآثار السلبية المتراكمة للماضي ستستغرق وقتا طويلا . ونحن في الاتحاد السوفياتي نعتقد اعتقادا جازما بأن التغلب على الريبة المتبادلة وإقامة حوار سياسي وتعاون بنّاء ، هي العناصر الاساسية لحل مشكلات جنوب افريقيا .

وما فتئ الاتحاد السوفياتي يجهر بالقول معارضا سياسة الفصل العنصري ومؤيدا القضاء العاجل على تلك المفارقة التاريخية للقرن العشرين . ولئن كنا نرحب بعمليات إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فإننا نعتقد أنه من المهم بصفة خاصة أن يؤيد المجتمع الدولي تلك العمليات وأن يجعل منها عمليات لا رجعة فيها . وقد ذكر الامين العام بحق في تقريره الاخير عن أعمال المنظمة ما يلي :

"وحينما يتم تعزيز التقدم البارز المحرز حتى الآن ووضع أساس راسخ في ذلك البلد لنظام ما بعد الفصل العنصري يقوم على المبادئ الديمقراطية والوئام العرقي ، سيكون ذلك إيذانا بتحقيق إحدى الغايات الرئيسية للمنظمة" . (A/46/1 ، الفصل السادس ، الفقرة الثالثة)

السيد بايف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما نتفق جميعا ، يشهد العالم اليوم سلسلة من التغيرات العميقة القائمة على النهوض بالقيم الديمقراطية والكرامة الانسانية المقبولة عالميا .

وقد وصلت رياح التغيير الديمقراطي أيضا الى الجنوب الافريقي ، الذي ظل وجود نظام الفصل العنصري فيه ، بآثاره الممجوجة ، يشد اهتمام المجتمع الدولي لعدة سنوات .

إن الأحداث التي دارت في جمهورية جنوب افريقيا أثناء العام الماضي تبعث الأمل في أن جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية ستولد في غضون وقت ليس ببعيد . وأوضح بادرة على قرب تحقق هذه الآمال يمكن أن ترى في أول الجلسة الاولى التي عقدها مؤخرا الاجتماع التحضيري لمؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية . وبلدي يرحب من الأعماق بهذه العملية وينضم الى الدعم النشط الذي أعرب عنه المجتمع الدولي .

ومن الدلائل المشجعة الاخرى في هذا المجال البيان الذي ألقاه هذا الصباح السيد نيلسون مانديلا ، والذي تابعه وفدي باهتمام .

إن الإقدام على خطوة رئيسية كهذه صوب المفاوضات الرسمية على مستقبل جنوب افريقيا ما كان ليتحقق دون الشجاعة السياسية والحكمة والمسؤولية التي أظهرتها جميع الأحزاب المعنية ، وهي تستحق لذلك تقديرنا العميق .

في نفس الوقت ، فإن هذا التقدم الملحوظ يعزى الى حد كبير الى المثابرة الحميدة التي أبدتها حكومة ذلك البلد للسير على طريق تفكيك نظام الفصل العنصري . وقد أسهمت هذه الجهود إسهاما كبيرا في تهيئة المناخ المناسب لإجراء مفاوضات جدية . وأود أن أعبر عن ارتياح بلدي لالغاء ما يسمى بأعمدة الفصل العنصري أي قانوني الاراضي وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان . وكونها لم تعد سارية المفعول أمر يمهد الطريق لإجراء تغييرات ديمقراطية جذرية .

ومما كان له أهمية خاصة في تحقيق هذا التطور الإيجابي ، الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بلا كلل والتي استهدفت تحقيق الاحترام على صعيد عالمي لحقوق الانسان

والحريات على نحو يتمشى مع المعايير والمقاييس الرفيعة المستوى التي ما برحت الامم المتحدة تدعو إليها على مدى السنين .

إننا نشق أن العملية الدائرة الآن في جنوب افريقيا عملية لا يمكن عكس مسارها ، لاسيما وأنها تدور على ضوء خلفية الحالة الدولية الراهنة المواتية ، التي تمثل هي في حد ذاتها أفضل ضمان للوصول بها الى نهاية ناجحة .

لقد أدانت بلغاريا على الدوام نظام الفصل العنصري ، وأصرت على الإزالة التامة والنهائية لهذه المفارقة التاريخية المهينة . وإننا لا نزال على اقتناع بأن التغيرات العميقة في جمهورية جنوب افريقيا يجب أن تتم بالوسائل السلمية ، وينبغي أن تؤدي في النهاية الى اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية توفر ضمانات لحقوق جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو اللون . ويرى وفدي أنه لا يزال من اللازم اتخاذ خطوات ايجابية معينة لإضفاء الطابع الديمقراطي التام على النظام السياسي بحيث يتواءم مع المعايير الديمقراطية المقبولة ، التي يشكل حق الاقتراع العام جزءا أساسيا منها .

إن التطور صوب مجتمع غير عرقي ليس عملية سلسة تماما . فقد شهد العالم العام الماضي بعض الاتجاهات السلبية المقلقة في الحياة السياسية للبلد . ففي بعض الأوقات ، قلّل اندلاع العنف من التفاؤل والثقة في تسوية النزاعات القائمة في وقت مبكر ، وأبرز مرة أخرى الحاجة الى الارادة السياسية الواعية التي تمكن من الحوار وتقديم تنازلات ملموسة . وقد رحب بلدي بتوقيع وثيقة السلام الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر . ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على احترام الاتفاق الذي جرى التوصل اليه ، واضعة نهاية للعنف وسفك الدماء الذي لا معنى له .

إن وضع أحكام دستورية تنص على المساواة السياسية والمدنية بين المنتمين الى أعراق مختلفة ليس سوى جانب واحد من جوانب المسألة . ولا يمكن اقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا ما لم تتم إزالة بقايا الفصل العنصري إزالة تامة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي هذا الصدد ، يمكن للامم المتحدة ووكالاتها ، بل ينبغي لها ، أن تفعل الشئ الكثير . والخبرة التي وفرها في

هذا المضمار برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، الذي حقق نتائج ممتازة على مدى السنين ، هي خبرة قيمة حقا وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار .

إن سيطرة هذا النهج الواقعي والبناء على المسرح السياسي في جنوب افريقيا قد تحدد بعدد من العوامل الداخلية والخارجية ، من بينها الجزاءات التي أحسن المجتمع الدولي توقيت فرضها . ومما له أهمية خاصة في اللجوء الى هذه التدابير الشديدة ، دقة توقيتها واستمرارها لضمان أن لا يترتب عليها ، من خلال زيادة التوتر الاجتماعي ، أثر سلبي على عملية التغير الديمقراطي الآخذة بالتبلور .

تعتقد بلغاريا أن الحالة الجديدة في جنوب افريقيا ، ومرحلة الاصلاح الحالية أيضا ، تتطلب موقفا جديدا من المجتمع الدولي تجاه العمليات الدائرة في ذلك البلد . ونحن نرى أن من الضروري الآن تشجيع استمرار التغير الايجابي الدائر بالفعل الى أن تتحقق إزالة الفصل العنصري إزالة كلية ونهائية . وعليه ، فإن الدعوة الى الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية جنوب افريقيا لن تكون مثمرة . وبدلا من ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على وضع تدابير إيجابية وبناءة معينة لتيسير التعامل مع شتى القضايا التي تواجه مجتمع جنوب افريقيا في مرحلة التحول المعقدة الحالية . ومن بين هذه القضايا ، على سبيل المثال ، تقديم المساعدة لعودة اللاجئين . ومن العلامات المشجعة في هذا المضمار الاتفاق بين سلطات جنوب افريقيا ومفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على العودة الطوعية للاجئين والمنفيين من جنوب افريقيا . إن في القرارات التي اتخذها الشركاء التجاريون لجنوب افريقيا لرفع عدد من القيود على التجارة مع ذلك البلد ، وكذلك في زيادة عدد العقود التي وقعتها الجمهورية مع عدد من البلدان الافريقية ، أمثلة مناسبة على هذا النهج البناء . وأود أن أشير هنا الى أن عملية تطبيع العلاقات الدائرة بين بلدي وجمهورية جنوب افريقيا تقوم على المبادئ التي تستند إليها سياسة بلغاريا الخارجية الجديدة في التعامل مع المشاكل من خلال الحوار والتعاون . وفي نفس الوقت ، فإننا لم

نتخل بأي شكل من الاشكال عن موقفنا الراسخ في التنديد المطلق بالعنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري ، ونحن مقتنعون بأنه لا مكان لهذه السياسات في عالمنا المتحضر حديثا .

إن التغيرات في عالم اليوم تحدث بسرعة مذهلة ، والتطورات في جنوب افريقيا ليست مستثناة من ذلك . ونحن نرى أنه ينبغي لهذه الاتجاهات الايجابية أن تنعكس بسرعة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ببند جدول الاعمال قيد المناقشة . وينبغي للوثائق التي تُعتمد أن تواكب الاحداث وأن تعكس الواقع الراهن ؛ ولذلك ، ينبغي أن تخلو من صيغ المواجهة الجامدة ، التي نأمل أن يصح القول بأن المجتمع الدولي قد رفضها وبأنها توشك أن تصبح في خبر كان . إن وفدي مستعد وراغب في التعاون لتحقيق هذا الهدف . ونحن نعتقد أن هذه الاتجاهات ينبغي لها أن تنعكس على عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وعلى الاجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة .

في الختام ، اسمحوا لي أن أعرب عن الامل في أن يظهر المجتمع الدولي ، في دورة الجمعية العامة الحالية ، موافقته على العملية الدائرة في جنوب افريقيا ، وأن يشجع التفاهم والحوار بين جميع القوى السياسية في ذلك البلد ليتسنى لشعب جنوب افريقيا أن يعيش أبناؤه معا وأن يتقاسموا مستقبلا مشتركا وديمقراطيا وغير عنصري .

السيد دي فينيسيا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب السيد نيلسون مانديلا من نفس هذا المكان في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي عن حيرته العميقة . وقال إن التفكير في سبب حدوث جريمة الفصل العنصري أصابه بالدهشة . وتساءل :

"ما هو الخطأ الذي ارتكب ومكّن لنظام الفصل العنصري من أن يوطد أركانه بعد اعتماد إعلان عالمي لحقوق الإنسان ؟" (A/44/960 ، الفقرة الرابعة من المرفق السادس ، ص ١٣٥)

إن هذا التساؤل الذي طرحه الرمز الحي للكفاح ضد الفصل العنصري لا يزال يؤرقنا . لماذا وقعت هذه الجريمة بالفعل ؟ ألم يكن إنشاء الأمم المتحدة قد حفّزه قبل كل شيء تصميم البشرية جمعاء على ألا تسمح أبدا مرة أخرى للمذهب والممارسة العنصريين بأن يدفعا العالم دفعا إلى براثن الحرب وإبادة الأجناس ؟

وحتى ونحن نرحب بالتطورات الصحية والإيجابية الحادثة في جنوب افريقيا ، بما في ذلك المبادرات التي طرحتها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تمثل مكاسب ملموسة في النضال لإنهاء الفصل العنصري ، لا بد من القول بأن ضميرنا الجماعي لا يزال يشعر بقلق إزاء هذه المشكلة . فأي انتهاك لحقوق الإنسان في أي مكان في العالم يعد من المسائل التي تثير قلقا عالميا والتي تعتبر قضية تفرض نفسها ولا مفر من بحثها في الأمم المتحدة . واليوم ، وقف السيد نيلسون مانديلا أمامنا مرة أخرى لينقل إلينا رؤياه وآماله في جنوب افريقيا جديدة ، جنوب افريقيا لا يكون فيها أي تمييز على أساس العرق أو لون البشرة أو الجنس أو العقيدة .

وتحيّي الفلبين شعب جنوب افريقيا ، الذي خاض ببطولة نضالا تاريخيا من أجل التحرر من العبودية على طريق شاق ومحفوف بالمخاطر ، والذي أعطى العالم مثالا يهزّ المشاعر على التفاني المتواصل من أجل الكرامة البشرية وحرية الإنسان . لقد بيّن للعالم بشكل واضح الروح التي لا تقهر للرجال الذين صمموا على التحرر بأي ثمن . إن المناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا هم من نوعية الجنود البواسل الذين أدت بطولتهم وتضحيتهم في الحرب العالمية الثانية إلى قيام الأمم المتحدة .

لقد شعرنا بالبهجة عندما رأينا شتى الأحزاب والمنظمات السياسية - المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، وحزب الحرية "إنكاثا" - قد جاءت في وحدة تجمعها جميعا في شهر أيلول/سبتمبر من العام الحالي واعتمدت مع السلطات في بريتوريا اتفاق السلام الوطني . لقد أدى هذا الاتفاق ، الذي يضع مدونات للسلوك لكل من قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا وللأحزاب والمنظمات السياسية ، إلى إشاعة الأمل في إمكانية إحلال السلم والمصالحة .

ومما شجعنا انعقاد المؤتمر الذي ضمّ الجبهة الوطنية والجبهة المتحدة في شهر تشرين الأول/اكتوبر الماضي ، الذي حضرته كل القوى المناهضة للفصل العنصري ، بما في ذلك المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والأحزاب السياسية ، ونقابات العمال ، والمنظمات الأخرى . وقد كان نجاحهم في وضع نهج مشترك للعملية الدستورية إنجازا هاما حقا . ونحن نشيد بالمشتركين في ذلك المؤتمر لنجاحهم في الاتفاق على موقف مشترك بشأن طرائق وأهداف المؤتمر ، وبذلك يكونون قد شكلوا إطارا واضحا لعملية التفاوض .

وتشمل هذه الطرائق والأهداف ضرورة الاتفاق على المبادئ الأساسية لدستور جديد يقوم على المبادئ الواردة في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمّرة في الجنوب الافريقي ؛ وعلى إقامة حكومة مؤقتة وسلطة انتقالية ؛ وعلى وضع دستور جديد تتولى صياغته جمعية تأسيسية ، بما يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ومنصفة وقيام حكومة تمثيلية .

ونحن في الفلبين ، وأنا شخصيا بوصفي رئيسا بالإنابة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في الفلبين ، قد سرّنا جميعا انعقاد الاجتماع التحضيري يوم الجمعة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر للمؤتمر المقبل بشأن جنوب افريقيا الديمقراطية . وتتطلع الفلبين إلى افتتاح ذلك المؤتمر يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي عندما تبدأ كل الأطراف المعنية المفاوضات المتعلقة بالمسائل الدستورية والترتيبات الانتقالية .

ونحن نعترف بوجود خلافات خطيرة حول الترتيبات الانتقالية وحول الآلية المختصة لوضع الدستور الجديد ، غير أنه لا يمكننا أن ندع هذه الفرصة تفوت دون أن نهنئ كل الاطراف المعنية على ما أبدته من حنكة سياسية ، وبعد نظر ، وشجاعة في تحريك العملية الحالية صوب محادثات موضوعية بشأن مستقبل جنوب افريقيا . ونتعهد بتقديم دعم الفلبين الكامل في هذه العملية ، متمنين لهم النجاح في مهمتهم النبيلة والبالغة الاهمية .

وفي هذا السياق ، تتفق الفلبين ، باعتبارها عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للامم المتحدة ، تمام الاتفاق مع ما ارتأته اللجنة الخاصة من أن اتفاق السلم الوطني ، والنهج المشترك في معالجة العملية الدستورية ، ووجود عدد من الاتفاقات الاولية بين السلطات ، والنقابات المهنية والعمالية حول قضايا العمل البالغة الاهمية ، هذه كلها تعد من المبادرات التي يمكن أن تكون بمثابة تدابير لبناء الثقة اللازمة لإشاعة مناخ من السلم والمصالحة يمكن في إطاره إجراء مفاوضات موضوعية حول مستقبل جنوب افريقيا ديمقراطية .

وإذ نشيد ونرحّب بهذه التطورات ، فإننا لا نتجاهل العقبات التي تعترض طريق هذه العملية الصعبة والحساسة . وتشعر الفلبين ببالغ القلق إزاء موجة العنف التي اجتاحت ذلك البلد والتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زعزعة استقرار القوى الديمقراطية في جنوب افريقيا . فمما يثير الجزع ملاحظة أنه قد قتل ما لا يقل عن ٠٠٠ ٥ شخص ، كلهم تقريبا من السود ، منذ شهر شباط/فبراير ١٩٩٠ ، من بينهم ٠٠٠ ٣ شخص قتلوا في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وحزيران/يونيه ١٩٩١ .

وهناك شكوك قوية حول نزاهة سلطات جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة العنف ، إذ أنه قد كشف النقاب عن استخدام الأموال العامة بصورة سرية لدعم أنشطة حزب "انكاثا" ، وعن تواطؤ بعض عناصر قوات الأمن واليمين المتطرف في إذكاء العنف . وبالتالي ، فإننا مهما قلنا في تأكيد أهمية التنفيذ الفعال لاتفاق السلام الوطني في المساعدة في إنهاء العنف ، فإننا لن نفي هذا الأمر حقه من التأكيد . وتسلط هذه

المسألة الضوء بقوة على ضرورة إقامة حكومة مؤقتة تشرف على مرحلة الانتقال إلى نظام دستوري جديد في جنوب افريقيا .

ونعتقد أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى بقوة من أجل ضمان امتثال سلطات جنوب افريقيا الكامل لاحكام إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة وللاتفاقات التي تم التوصل إليها مع المؤتمر الوطني الافريقي في محاضر غروت شور وبريتوريا .

وحتى يومنا هذا ، لا يزال الكثيرون من السجناء السياسيين ينتظرون إطلاق سراحهم . وقد عزا الامين العام في تقريره المرحلي الثاني عن تنفيذ الإعلان (A/45/1052) سبب هذه المشكلة إلى انعدام الاتصال والوضوح فيما يتعلق بالحالات الفردية . ونحن نؤيد في هذا السياق الاقتراح الداعي إلى وضع قائمة بالسجناء السياسيين المزعومين وتدقيقها ، وأن تحال بموجبها الحالات التي يوجد خلاف بشأنها إلى فريق من الخبراء المستقلين أو إلى أحد رجال القانون المستقلين لتقصّي الحقيقة والتقدم بتوصيات .

وتتوقع الفلبين أيضا أنه ما لم تعالج على وجه السرعة مظاهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور فإنها يمكن أن تقوّض الاستقرار اللازم لعملية المفاوضات على أساس القاعدة العريضة . وتشتد الحالة بشكل خاص في البانتوستانات حيث يبلغ دخل ٨٥ في المائة من أسر المواطنين السود ، وفقا لبعض المصادر ، دون الحد الادنى لمستوى الكفاف . لذلك ، تؤيد الفلبين دعوة الامين العام الخاصة بوضع برنامج وطني شامل لمعالجة هذه الحالة .

ولئن كان من الصحيح أن قوانين الفصل العنصري الاساسية قد أزيلت من مدونات القوانين في شهر حزيران/يونيه هذا العام ، فإن الكثير من المواقف والممارسات المصاحبة لها ، بل ونتائج تلك القوانين لا تزال مستمرة . وكما يقول تقرير اللجنة الخاصة A/46/22 ، فإن التباينات الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن نظام الفصل العنصري ستبقى إلى ما بعد إلغاء قوانين الفصل العنصري في حالة عدم صدور تشريعات

إضافية محددة أو أية تدابير أخرى يكون من شأنها دفع الأفراد والمجتمعات إلى التخلي عن تلك المواقف والممارسات . لذلك ، نحث سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ الخطوات الضرورية في هذا الاتجاه كمسألة عاجلة .

وفي هذه المرحلة الحاسمة من النضال الذي يستهدف تحرير جنوب افريقيا من آفة الفصل العنصري ، علينا أن نكثّف عملية رصد التطورات الجارية في ذلك البلد . لقد وصلت عملية التحرير ، بالمعنى الحقيقي والعميق ، إلى مرحلة حساسة ومعرّضة للخطر بشكل خاص . وفي هذا الصدد لا تزال الفلبين تتمسك بالنهج ذي الشقين الذي أوصت به اللجنة الخاصة ، والذي يقضي بالإبقاء على الضغوط المفروضة على سلطات جنوب افريقيا لإجبارها على استئصال الفصل العنصري والدخول في مفاوضات بشأن وضع دستور جديد وبمساعدة القوى الديمقراطية وضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وكما أعلن وزراء خارجية بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بيان لهم صدر في شهر تموز/يوليه الماضي ، ينبغي أن تكون عملية رفع الجزاءات مقسّمة إلى مراحل تنفذ بشكل يتناسب مع التقدم الذي يحرز في مجال تحقيق التغير الذي لا رجعة فيه وإقامة جنوب افريقيا الخالية من الفصل العنصري . وستواصل الفلبين ، من جانبها ، الإبقاء على الجزاءات حسب الاقتضاء للمساعدة في ضمان استمرار الضغط على جنوب افريقيا طوال عملية التفاوض وحتى تصبح إقامة المجتمع الديمقراطي اللاعنصري حقيقة واقعة .

ويشهد العالم ، في الوقت الذي يقترب فيه من القرن الحادي والعشرين ، عصرا فريدا من التحرر للشعوب المقهورة في مختلف القارات وخاصة في أوروبا . وتتفتق المسيرة نحو نظام جديد من العدل والحرية في جنوب افريقيا مع حركة التاريخ الجارية . ويتعين على الامم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها للتعجيل بمولد هذا النظام الجديد .

ولا يزال الهيكل المنهار للفصل العنصري ، الذي كان معقلا للمظالم والرعب والاضطهاد ، يشكل خطرا على غير الحذرين وغير المطلعين على حقائق الامور . وقد حذرنا السيد مانديلا في بيانه هذا الصباح من أن نظام الاقلية البيضاء لا يزال يحكم جنوب افريقيا بموجب دستور الفصل العنصري . ولذلك ، يجب استئصاله حتى يتسنى لشعب جنوب افريقيا الذي حرم من العيش في كرامة وحرية أن يعاود حركة البناء وأن يُشكل حياته وآماله ومطامحه .

وينبغي للبناء الذي يجب أن يُشيد على انقاض الفصل العنصري أن يكون نُصبا ملائما ودائما للكرامة والحرية الإنسانية . ويجب ، لكي يتحقق ذلك ، أن يقام على أساس صلب من السلم والعدالة والمراعاة الثابتة لحقوق الإنسان .

ويجب ألا يشوب أسلوب بنائه أي أثر متخلف أو متبق للعنصرية وذلك حتى ينشر البهاء والجلال .

وعندما يتم نهائيا بناء هذا الهيكل المتلألئ الجديد على سهول جنوب افريقيا ، سوف يمكن لشعوب العالم أن تقول بصدق : "هذا حقا واحد من أعظم انجازات الامم المتحدة" .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن منح جائزة نوبل في الآداب لعام ١٩٩١ لنادين غورديمر يكرس يقينا جدارتها الادبية الممتازة . وفضلا عن ذلك ، فإنه يُشيد عن طريق هذه المؤلفّة البارزة بجميع الذين ناهضوا الفصل العنصري بثبات . ولئن كانت الجائزة الممنوحة للقضية العادلة المتعلقة بمكافحة الشكل المؤسسي للتمييز العنصري جائزة لها اعتبارها فإن الجائزة

الحقيقية الآن ، التي تلوح في الافق بصفة نهائية واساسية هي الإزالة التامة للفصل العنصري .

وقد شهدنا خلال الاثني عشر شهرا الماضية تطورات حاسمة نحو الإزالة النهائية للفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا جديدة ديمقراطية وغير عنصرية ، ومتحدة . وأمكن بالفعل تحقيق تقدم هام نحو خلق مناخ المفاوضات .

وترحب النمسا بإزالة ما يسمى بأعمدة الفصل العنصري مثل قوانين الاراضي وقانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان . وإن آخر الاركان الاساسية للنظام القديم ونعني به دستور سنة ١٩٨٣ ، الذي يستبعد غالبية السكان من العملية السياسية هو موضع مفاوضات بشأن الدستور الجديد ومن المقرر أن تبدأ المفاوضات في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر . غير أنه من الواضح أن مجرد إلغاء هذه القوانين لا يصحح النتائج السلبية فيما يتعلق بالسود في جنوب افريقيا . وكان من بين ما أدت إليه هذه القوانين الإبعاد الجماعي الإلزامي والاستيلاء على الاراضي والتمييز في جميع نواحي الحياة اليومية . ولذلك ، فإن من الضروري أن تتخذ سلطات جنوب افريقيا تدابير ايجابية وأن تتبع سياسة العمل الإيجابي .

ونشير بارتياح إلى ما يجري من تنفيذ لعناصر أخرى واردة في إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وقد شهدنا ضمن التدابير الايجابية ، اطلاق سراح السجناء السياسيين ونقصا ملحوظا في عدد المحتجزين . ومما يدعو إلى الاسف عدم حصول جميع السجناء السياسيين على حريتهم بعد ، كما يتضح من الاحتجاز المتواصل للسجناء السياسيين فيما يسمى بأوطانهم المستقلة . ولذلك ، فإن النمسا تدعو مرة أخرى اليوم إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون تأخير .

وكان من أخطر التحديات التي تواجه العملية الرامية إلى إنهاء الفصل العنصري موجة العنف التي استمرت خلال الشهور الاخيرة .

وتبدي النمسا أشد القلق إزاء ما يرد من تقارير يومية تقريبا عن حوادث العنف التي تؤدي إلى أعلى معدل للوفيات في تاريخ جنوب افريقيا . وينبغي النظر ،

بدرجة كبيرة ، إلى العنف في بلدات السود بوصفه تركة من الماضي . وقد أدت سياسات السيطرة والتمييز العنصري إلى قيام نظام اجتماعي مفتت بدرجة كبيرة حيث يحول انعدام الاتصال على نحو منتظم دون التوفيق في حالة حدوث المنازعات ويجعل ظهور ثقافة سياسية قائمة على التسامح والفهم المتبادل أكثر صعوبة . وبالاضافة إلى ذلك ، أدى نظام الفصل العنصري بقوانينه الجائرة ووحشية شرطته المتواترة إلى فقدان مصداقية السلطات الإدارية والقضائية في نظر غالبية السكان . وترحب النمسا بالمبادرات المناهضة للفصل العنصري ، مثل محادثات السلم التي ترعاها الكنيسة وكبار رجال الأعمال ، والمبادرات الخاصة مثل "العمل من أجل السلم" ، التي أنشأ بعض أفرادها جهاز إنذار مبكر لمنع نشوب أعمال العنف .

وعُلق الكثير من الآمال على اتفاق السلم الوطني ، الموقّع في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من قِبل حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية انكاثا و ٢١ منظمة أخرى ، والذي عرض مدونة سلوك لكل من الأحزاب السياسية وقوات الأمن وآليات المراقبة . بيد أن اتفاق السلم الوطني لم يحقق ، حتى الآن ، التوقعات بإنهاء أعمال القتل الحمقاء للأبرياء . وتدعو النمسا جميع أطراف اتفاق السلم الوطني إلى أن تنفذ بالكامل التزاماتها وتتعاون بحسن نية في إنهاء موجة العنف الحالية بسرعة . غير أنه لا يوجد أي شك في أن حكومة جنوب افريقيا تتحمل مسؤولية أساسية عن حماية أرواح وممتلكات كل مواطني جنوب افريقيا بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الرأي السياسي . ولذلك ، يقع على عاتق الحكومة أن تعمل دون تحيز استعادة وحفظ النظام والأمن لجميع المواطنين .

وبعد عملية طويلة من المحادثات بشأن إجراء المحادثات ، تقرر الآن بعد الاجتماع التحضيري الذي عقد في نهاية الأسبوع الماضي عقد الجولة الأولى من المفاوضات بشأن الدستور الجديد في ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر . ويعد هذا الحدث علامة على بدء عهد جديد لجنوب افريقيا ، إذ يدعو جميع العناصر السياسية التي يُعتد بها في جنوب افريقيا إلى الاتفاق على قدم المساواة على السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن آليات وضع

الدستور الجديد ، وصياغة مبادئه ذات القاعدة العريضة وترتيباته الانتقالية وأيضا ما يتعلق بدور المجتمع الدولي في العملية الانتقالية .

ومن اللازم لكي يتم الحل الثابت لمشاكل جنوب افريقيا ، أن يصوغ شعب جنوب افريقيا بأسره الدستور الديمقراطي بحق وأن يحظى الدستور بقبوله . وعلى الرغم من وجود خلافات عديدة بشأن التفاصيل ، فإن توافقا متزايدا في الرأي يبرز بين المجموعات السياسية المختلفة في جنوب افريقيا بشأن مبادئ الدستور الجديد ومشروع قانون الحقوق بما يتفق مع المبادئ المفصلة في إعلان الامم المتحدة بشأن الفصل العنصري . وتأمل النمسا أن يحرز المشاركون نتيجة سريعة وديمقراطية حقا بروح من التعاون .

ولئن كان صوغ شكل جنوب افريقيا الديمقراطية واللاعنصرية المتحدة الجديدة يمثل بالتأكيد مهمة منوطة بأهالي ذلك البلد ذاتهم ، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور هام في تشجيع ودعم عملية التغيير في جنوب افريقيا . ومن ثم يناط بنا جميعا أن نمد ضحايا الفصل العنصري بالمساعدة وأن نسهم في تخفيف حدة أوجه الظلم الاجتماعي - الاقتصادي القائمة ، وتحقيقا لتلك الغاية ، ستزيد النمسا مساهماتها في عدة صناديق وأنشطة تتصل بجنوب افريقيا والجنوب الافريقي وتندرج في إطار الأمم المتحدة وستدعم أيضا عددا من المشاريع الفريدة في هذا الصدد . فالتحول السلمي في جنوب افريقيا يكتسي أهمية حيوية ليس بالنسبة لأبناء ذلك البلد وحدهم بل وأيضا للمنطقة دون الاقليمية وما وراءها . ولذا ، فاسوة بالحالات الانتقالية الاخيرة ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون على استعداد للقيام ، بناء على طلب شعب جنوب افريقيا ، ببذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة لكفالة نجاح التحول الى مجتمع ديمقراطي . كما أن تدعيم اقتصاد جنوب افريقيا أمر يتسم بأهمية خاصة من حيث إرساء الاساس لتوفير فرص العمل التي يحتاج إليها العديد من قطاعات مجتمع ذلك البلد حاجة ماسة . ومن ثم خلص المجتمع الدولي الى أن رفع الجزاءات الاقتصادية ينبغي أن يساير التغيرات الجارية في جنوب افريقيا .

وهكذا اتخذت النمسا في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ قرارا تعلق بموجبه ، وفقا لنهج مرحلي ، عددا من الجزاءات الاقتصادية لمدة ١٢ شهرا نظرا للتقدم المحرز حتى الآن ، ولكن القصد من ذلك أيضا هو الإشارة الى امكانية عودة تلك الجزاءات تلقائيا في حالة عدم إحراز مزيد من التقدم في العملية المفضية الى إنهاء الفصل العنصري .

ونحن على اقتناع بأن الامم المتحدة لديها امكانات ضخمة لمساعدة جنوب افريقيا في جهودها الرامية الى معالجة المشاكل المتعددة الناجمة عن اتباع سياسات الفصل العنصري على مدى عقود من الزمان . ولقد لاحظنا بارتياح في الاشهر الماضية أن حكومة جنوب افريقيا اتخذت موقفا يتسم بقدر أكبر من الايجابية حيال الامم المتحدة وهو ما يتبين من توقيعها معاهدة عدم الانتشار ومن توقيعها بوجه خاص مذكرة التفاهم

مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين التي سيكون للمفوضية بمقتضاها وجود في جنوب افريقيا للمساعدة في عملية إعادة المنفيين من أبناء ذلك البلد . والنمسا تدعم تلك العملية بالإسهام في لجنة التنسيق الوطنية المعنية بإعادة المنفيين من أبناء جنوب افريقيا .

وببدء عودة اللاجئين السياسيين الى جنوب افريقيا وتقدم العملية المضطلع بها لانهاء الفصل العنصري ، استهل ذلك البلد رحلة العودة الى أسرة الامم تعتنق القيم الواردة في ميثاق الامم المتحدة . ولقد لمسنا خلال الاشهر الاخيرة تجاوب المجتمع الدولي مع التطورات الايجابية في جنوب افريقيا . فالتدابير التي يمكن للفرد أن يلمسها مثل تيسير الاتصالات بين شعب جنوب افريقيا وغيره من الشعوب وإعادة قبول ذلك البلد في الالعاب الاوليمبية ، تعد مؤشرا على ترحيب مجتمع الامم بهذه التطورات ، والواقع إننا نتطلع جميعا إلى اليوم الذي تتبوأ فيه جنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية واللاعنصرية مكانتها اللائقة هنا في قاعة الجمعية العامة .

السيد اوبرايان (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمر التغير السياسي الجذري في جنوب افريقيا على امتداد الشهور الاثني عشر الماضية . ولقد دفع زخم ذلك التغيير جنوب افريقيا على الطريق الى إحلال الديمقراطية . وهو ما تأتى من خلال الضغط الدولي المتواصل وجهود القوى الديمقراطية في ذلك البلد .

في العام المنصرم ، نفذ الرئيس دي كليرك التدابير التي كان قد وعد بها من قبل . وهكذا ، قُوضت ما تسمى بالدعائم التشريعية للفصل العنصري ، وتم تعديل قانون الامن الداخلي . وأُطلق سراح معظم السجناء السياسيين ، وتم التوصل الى اتفاق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين للإشراف على عودة آلاف من المنفيين الذين لابد من إعادة دمجهم في المجتمع . وجرت محادثات تحضيرية بشأن قالب المباحثات الخاصة بالترتيبات الدستورية والانتقالية . ونيوزيلندا ترحب بتلك التطورات ، فهي تمثل دون شك تغيرا هاما وعميقا في الصورة السياسية لجنوب افريقيا ، أو في "السباق الى وضع الامور في نصابها الطبيعي" حسب وصف السيد مانديلا هذا الصباح .

وغني عن البيان ، إنه لايزال هناك ، رغم تلك التطورات الايجابية ، ما ينبغي عمله كي يُقضى على الفصل العنصري قضاءً مبرما وتقام دولة ديمقراطية . فلئن كان العديد من القوانين العنصرية الرئيسية قد ألغي ، لايزال الفصل العنصري قائما . إذ مازال السود لا يحصلون على التعليم والدعاية الصحية على أساس من المساواة ، ولم تتخذ خطوات تذكر لتصحيح الوضع المتمثل في إبعاد السود قسرا عن أرضهم . كما أن السود غير ممثلين تمثيلا كافيا في الهيئات الادارية والاهم من ذلك أن غالبية أبناء جنوب افريقي مازالوا محرومين من الحق في المشاركة في انتخاب حكومة يختارونها . وعندما تعالج تلك القضايا وبوجه خاص عندما تتولى السلطة حكومة لا عنصرية منتخبة ديمقراطيا حينئذ فقط سنستطيع القول إن الفصل العنصري انتهى . ولكن ذلك القوت لم يحن بعد .

ومن الامور التي تثير قلقا بالغا التاثير الضار الذي خلقه العنف المتواصل على العملية السياسية ، وتواتر التقارير عن تورط قوات الامن في ذلك العنف . ونحن جميعا نعرف أن هناك في جنوب افريقيا من لا يشتهي سوى رؤية عملية التغيير تحيد عن مسارها . ولذا ، فمن المهم ألا تصبح أطراف تلك العملية رهينة أعمال العنف الخرقاء والمفجعة تلك وأن تثبت الحكومة حيدتها بتوفير خدمات الشرطة الكافية وبالتجاوب على نحو ملائم مع السكان السود فيما يبدونه من شواغل . وفضلا عن ذلك ، يتعين على الاطراف كافة أن تمارس ضبط النفس وتلتزم باتفاق السلم الموقع في أيلول/سبتمبر .

إن أحد أهداف المجتمع الدولي الرئيسية في استخدام الضغط يتمثل في حمل حكومة جنوب افريقيا على الجلوس الى طاولة المفاوضات والبقاء عليها الى أن يتحقق التغيير الاساسي الذي لا رجعة فيه . وفي هذا الصدد تتفق نيوزيلندا مع منظمة الوحدة الافريقية في رأيها بأن التفاوض بشأن وضع دستور ديمقراطي لا عنصري يعد الآن المسألة الاشد إلحاحا والاكثر مدعاة الى الاستعجال . ومن ثم يسرنا أن الاطراف اتفقت مؤخرا على ترتيبات الاجتماع الاول لمؤتمر جنوب افريقيا الديمقراطية المزمع عقده في غضون الاسابيع القادمة ، ونتطلع الى إحراز تلك المحادثات تقدما سريعا في عملية تحويل جنوب افريقيا الى دولة ديمقراطية وغير عنصرية .

إن التحدي الذي كان علينا ، فرادى وجماعات ، أن نجابهه في الشهور الاثني عشر الماضية ، يتمثل في كيفية الاستجابة للتطورات الايجابية وتحديد أفضل ما يمكن عمله لكفالة استمرار تلك التطورات . ويبدو لنا أن الأمر يتعلق بإقامة التوازن الصحيح بين الاعتراف بالتغيرات الملموسة وذلك للاستجابة لها على نحو بناء ، والإبقاء على الضغوط بالقدر الذي يكفي لتشجيع ودعم عملية التحول الديمقراطي الى أن تتحقق الاهداف المبينة في الإعلان الخاص بالفصل العنصري .

ولقد أبدت استجابات نيوزيلندا في سياق السياسة التي وضعها الكمنولث خلال الشهور الـ ١٢ الماضية ووفقا لما أقره اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث الذي عقد في هراري في تشرين الاول/اكتوبر . ففي هراري وافق قادة الكمنولث على نهج الادارة المبرمجة للجزاءات بحيث يربط أي تغيير في تطبيق الجزاءات بما يتخذ من خطوات حقيقية وعملية لإنهاء الفصل العنصري . ويسلم ذلك النهج بالدور الحيوي الذي لعبته الجزاءات والذي ستظل تلعبه لإحداث التغيير في جنوب افريقيا . ومن ثم ، فخلال تلك العملية ، سيبقى على الضغوط في جميع مراحل المفاوضات الى أن تتولى زمام الأمور حكومة جديدة ديمقراطية وغير عنصرية . ونيوزيلندا تؤيد النهج المذكور تأييدا كاملا .

وقرر الكمنولث ، أيضا ، على ضوء ما أحرز من تقدم ملموس صوب تذليل العقبات التي تعترض المفاوضات ، وبدافع من الرغبة في تيسير التفاعل بين القوى المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ، أن يعطل على الفور مجموعة من التدابير التي تقيد الاتصالات بين الافراد من شعب جنوب افريقيا وبقية الشعوب . ولقد اتخذت نيوزيلندا خطوات تنفيذا لذلك القرار .

وهناك مجال أُحرزت فيه بعض التطورات الايجابية للغاية في جنوب افريقيا ، وهو مجال دمج الانشطة الرياضية على أساس غير عنصري . وبغية تشجيع الانجازات التي تحققت بالنسبة لدمج الانشطة الرياضية على أساس غير عنصري والاعتراف بها ، اتفق الكمنولث على أن يواصل الاسترشاد بشأن تلك الامور باللجنة الاوليمبية الوطنية لجنوب افريقيا وغيرها من المنظمات الرياضية غير العنصرية ذات التمثيل الدائم الملائم . ويسعدنا أن بعض الالعاب الرياضية قد نظمت نفسها وأنه قد سمح لها بالدخول في المنافسة الدولية . وتتعشم أن تعي الالعاب الاخرى هذا الدرس وتقتدي بتلك الامثلة .

ومنذ عام ١٩٨٦ ، ظلت نيوزيلندا عضوا نشطا في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا . وقد عملت اللجنة بلا كلل من أجل ضمان تحقيق الالتزام بذلك الجزاء الهام ، ونحن نتطلع الآن ، في ظل وجود تغييرات جذرية تجري في جنوب افريقيا ، الى أن يأتي الوقت الذي يمكن فيه رفع تلك الجزاءات وغيرها من التدابير .

وبينما نرحب بالتدابير التي اتخذت حتى الآن للقضاء على الفصل العنصري وايجاد مناخ موات للمحادثات الدستورية ، فإننا نجد أن تراث الفصل العنصري لايزال منيعا . وقد تناول كثير من المتكلمين الذين سبقوني هذه النقطة ، فمازالت أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية واضحة بجلاء . ومن ثم تقتضي الحاجة التركيز بوضوح أكثر على احتياجات ضحايا الفصل العنصري . وقد بين نيلسون مانديلا هذا الصباح ببلاغة الحاجة الى توفير التدريب للسود حتى يمكن إعدادهم لشغل الوظائف الكبرى الرئيسية في حكومة جنوب افريقيا خلال فترة الانتقال الحرجة وما بعدها .

ويسعد نيوزيلندا أن تؤيد هذه الجهود من خلال برامج ثنائية ومتعددة الاطراف ، ومنها برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . وقد أسعدنا أيضا أن نستجيب للنداء الموجه من مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من أجل تقديم المساعدة في إعادة المنفيين من جنوب افريقيا الى الوطن . وفي رأينا أن تركيز الجهود التي تبذلها منظمتنا على المساعدة في عملية الانتقال ، والمساعدة على تلبية متطلبات جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري سيصبح أمرا متزايد الاهمية .

وعلى مدى سنوات عديدة قامت الامم المتحدة بدور بارز ومتميز في الحملة الرامية الى استئصال الفصل العنصري . ومن الواضح أن هذا الدور لم ينته بعد . وقد تكلمنا جميعا بصوت واحد في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري (القرار دإ - ١/١٦) واستطعنا أن نوجه رسالة قوية لسلطات جنوب افريقيا . والآن وقد أوشكت الجهود التي بذلناها جنبا الى جنب مع الكمنولث وحركات التحرير في جنوب افريقيا أن تؤتي ثمارها ، فإن مواصلتنا إرسال رسالة واضحة وموحدة الى سلطات جنوب افريقيا أو يتسم باهمية حيوية .

وينبغي أن تنسب هذه الرسالة الفضل الى أهله ، فلابد أن ينسب الفضل الى الجهود المشتركة التي بذلها كل من السيد دي كليرك والسيد مانديلا وما يتمتعان به من مواهب أدت الى أن يقطعا كل ذلك الشوط ، ولكن يجدر أيضا أن تنوه هذه الرسالة بانعقاد عزمنا على مواصلة دعمنا للعملية حتى تقوم حكومة ديمقراطية غير عنصرية . وتأمل نيوزيلندا في هذا الصدد أن يأتي مشروع القرار الخاص بهذا البند من جدول الاعمال معبرا على النحو الواجب ، عن الاوضاع السياسية المتغيرة في جنوب افريقيا ، بدلا من الاكتفاء بتكرار لغة الماضي . وبأن يكون المشروع ، على غرار الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ذاته ، نبراسا مشجعا لجميع المشاركين على السير قدما الى الامام لتحقيق النتائج التي نتطلع جميعا الى رؤيتها .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا جميعا نشهد الاحداث الهامة التي تتجلى للعيان في جنوب افريقيا . فقد تحطم الاساس الصلب الذي كانت تستند عليه أيديولوجية الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ويعد إلغاء قانوني الارض لعامي ١٩٣٠ و ١٩٣٦ وقانون مناطق الجماعات لعام ١٩٦٦ وقانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ وقانون مجتمعات السود لعام ١٩٨٤ ، الى جانب تنقيح قانون الامن الداخلي بشكل جوهري ، انتصارا لتطلعات شعب جنوب افريقيا لتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية وهو تطور نرحب به نحو زوال الفصل العنصري نهائيا . ونحن نشعر بالارتياح لانتصار القيم التي طالما ناضل شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي من أجل أن تسود في جنوب افريقيا .

وبينما نرحب بإزالة الفصل العنصري المؤسسي ، ليس لنا أن نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن الفصل العنصري قد مات ودفن . فمازالت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والاختلالات المتخلفة من أكثر من ٣٠٠ عام من الاستعمار والفصل العنصري وطيدة الاركان . ومازال يتعين إصدار تشريعات لمعالجة التراث المشؤوم للفصل العنصري على نحو فعال . وهي عملية يمكن ضمان عدم التراجع عنها عن طريق وضع دستور جديد يستند الى قيم العدل والحرية والديمقراطية .

ونحن إذ نتوجه بالخطاب الى أشقائنا وشقيقاتنا وجيراننا ، فإننا نشير بكل تواضع الى أن كل أبناء جنوب افريقيا من جميع الاجناس يرتبطون مع بعضهم ارتباطا وثيقا بمصير واحد . وعليهم أن يرتفعوا الى مستوى مسؤولياتهم التاريخية بإجراء عملية المفاوضات الدقيقة بكل ما تستحقه من العناية . وقد حكمت عليهم أقدارهم أو كتب عليهم أن يعملوا معا في ظل الدستور الديمقراطي الجديد ، سواء عن طريق حكومة مؤقتة أو هيئة تشريعية مؤقتة أو ترتيبات انتقالية . والقرار في ذلك لهم وحدهم .

ومازلنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعتمد بشدة على شعب جنوب افريقيا ذاته في تبين أفضل الطرق التي تمكننا من مساعدته في هذه المرحلة الدقيقة من مراحل كفاحه . وشعب جنوب افريقيا هو وحده الذي يستطيع أن يقدر كيف يمكن استخدام مكتسبات الحاضر في تحقيق مزيد من التقدم . وعندئذ يكون بوسع المجتمع الدولي أن يواصل تقديم العون من أجل الاسراع بخطى التغيير .

إن شؤون جنوب افريقيا السياسية تمر بمرحلة حرجة للغاية . وإذ نأخذ في اعتبارنا أننا نتصدى لوضع ظل على مدى عقود يتسم بالخوف والشك وإنعدام الثقة والكره والقمع ، فإننا نتوجه بندائنا المتواضع من أجل التحلي بالرغبة في التوفيق والمرونة ، ونفاذ البصيرة ، والشجاعة والتسامح ومقاومة المرجفين باعتبار كل ذلك هو السبيل الوحيد لإجراء مفاوضات حقيقية مضمونية من أجل رسم صورة جديدة لجنوب افريقيا . ولا ينبغي أن تحيد أبصارنا في أي مرحلة عن تحقيق الهدف النهائي وهو إحراز النجاح المتمثل في وضع دستور ديمقراطي يتم التفاوض عليه شعبيا .

ومن المعروف جيدا أن استقطاب سكان جنوب افريقيا السود في محاور قبلية كان محور المخططات الاساسية للفصل العنصري . وقد حطمت التجربة السياسية في جنوب افريقيا خرافة العداء القبلي على نحو واضح ، فالقبلية في حد ذاتها لم تكن أبدا قضية مثارة في كفاح الاغلبية المضطهدة .

وبينما كنا نشهد فورة الآمال البازغة التي اجتاحت المجتمع الدولي والتي عقدها على التطورات الجارية في جنوب افريقيا ، جاءت أحلك ساعات الليل التي تسبق الفجر . وبرز العنف كعقبة كأداء تعترض طريق المفاوضات . وتزايد العنف الذي يمارسه الجناح اليميني على يد أمثال فان دير ميرفيز وتيرابلانش في كثافته واتساع نطاقه . وينبغي أنه نتذكر أنه طبقا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٩٨٩ (القرار دإ - ١/١٦) يظل إمكان التفاوض على وضع دستور جديد هو فاتحة الطريق لحصول الغالبية العظمى من مواطني جنوب افريقيا حقهم في المساواة السياسية .

لقد رفض أبناء الوطن البارزون مفهوم العنف فيما بين السود ، وخاصة أعمال العنف التي تقع في بيوت الشباب ، ولاحظوا أن

"نزلاء بيوت الشباب هؤلاء غير قادرين على التفرقة بين سياسة المؤتمر الوطني الافريقي وسياسة حركة إنكاثا ، هذا إذا كانوا يعرفون أصلا معنى السياسة . فهاتان المنظمتان ليستا في نظرهم سوى أسمين" .

إن القبائلية ليست نزعة سائدة . وواصل أبناء جنوب افريقيا حديثهم قائلين :

"إن أول ما يتعين عمله لوقف إراقة الدماء هذه هو كشف حقيقتها وأسبابها ومقاصدها وأهدافها ، لا للشعب الأسود في جنوب افريقيا فحسب وإنما أيضا للعالم بأسره الذي بدأ تعاطفه مع قضيتنا يهتز على نحو متزايد ، كما كان مستهدفا" .

الحق يقال ، إن هدوءا نسبيا يسود هذه الأيام ، ولا يسعنا سوى أن نأمل أن يستمر السلم والتفاهم البادیان الى ما بعد هذه المرحلة الهامة التي يصنع فيها التاريخ .

من المعروف حق المعرفة أن مملكة ليسوتو تنتهج سياسة تقوم على رفض العنف والإرهاب السياسيين وأي جهود تستهدف عرقلة الطريق المفضي الى الديمقراطية عمدا . هذا المبدأ يتمسك به المجتمع الدولي ويجسده ميثاق الامم المتحدة ، ويتعين على جميع الشعوب التي تحترم نفسها أن تراعيه وتحترمه .

إن مملكة ليسوتو تسلم بأن التحويل الكامل في جنوب افريقيا لن يحدث بين عشية وضحاها ، غير أنها لا تستطيع أن تتغاضى أو تتغافل عن اتخاذ العنف وسيلة لتحقيق المكاسب السياسية . ونسلم أيضا بأن عملية التحويل أو إعادة التشكيل طويلة وشاقة .

لقد اهتز العالم لفضيحة إنكاثا ، وصدمت كل المجتمعات المتحضرة بالادعاءات بتورط حكومة جنوب افريقيا في أعمال العنف . وتبين أن حركة إنكاثا هي المنظمة الوحيدة التي تميل ، كالعهد بها الى اتخاذ موقف قبائلي كنتيجة مباشرة لسياسة الأوطان المطبقة في إطار الفصل العنصري .

لقد رفض العالم دوما المفهوم بأن جميع أنواع الاسلحة ، بما في ذلك الحراب والرماح ، يمكن أن تشكل ضرورات ثقافية إن ساد مناخ متفجر . فلم يسمح لاي مجموعة "قبائلية" أخرى بأن تحمل هذه الاسلحة علنا . ولكن تجار الموت المتنكرين على هيئة عمال مهاجرين يقيمون في بيوت الشباب هم وحدهم الذين سُمح لهم بالتمويه على المخططات القاتلة التي ينفذونها في منطقة ناتال والمناطق الساحلية التي أصبحت للاسف في الشهور الاخيرة حقول القتل .

ولذا لم نفاجأ عندما نمت الى أسماعنا تقارير تشير الى أن هناك يدا خفية تحرض على العنف ، في محاولة لجعل مستقبل جنوب افريقيا قائما على السياسات القبائلية . وقد اتضح أن بعض العناصر في قوات الامن الحكومية قد تواطأت على ارتكاب أعمال الاغتيال الوحشية .

إن السود من أبناء جنوب افريقيا ليسوا فقط محبين للسلم ، وإنما أيضا اشخاصا ودودين للغاية . والذي قال هذا هو الرئيس دي كليرك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عندما زار سويتو للمرة الاولى . فبعد زيارة قام بها لمستشفى السود في سويتو - باراغوانات - ولمدرسة ابتدائية ، ولبيت من بيوت العمال في نانسفلد ، ولحي تجاري جديد ، قال ، أو نقل على لسانه أنه قال ، إن أبناء سويتو الذين قابلوه قد "غمروه" بمشاعر الود . ومضى قائلا :

"لقد شعرت في كل مكان بأن هناك مخزونا هائلا من النوايا الحسنة ، مخزونا لا يعد إلا بالخير للمستقبل" .

ومخزون النوايا الحسنة هذا هو الذي يعلي من شأن قضية جميع أبناء جنوب افريقيا المحبين للسلم الذين يتمثل هدفهم الوحيد في القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا .

إن الإعلان الذي أصدرته الامم المتحدة بتوافق الاراء يدعو الى تهيئة المناخ اللازم للمفاوضات ويحث على مواصلة العملية بحسن نية في ظل مناخ خال من العنف . وعلى المجتمع الدولي أن يتناول المشاكل الجديدة التي تهدد فيما يبدو عملية

التفاوض تناولا صريحا ومباشرا يفضي الى تحقيق نتائج عملية ويعزز مصداقية جميع الاطراف المشتركة في تلك العملية .

ويظل اقتناعنا الثابت أن سلطات جنوب افريقيا تتحمل المسؤولية الكبرى عن حماية حياة الابرياء والممتلكات . إن طريق الحرية ، كما قيل دوما ، ليس معبدا وعلى جميع أبناء جنوب افريقيا أن يقروا ، وهم يشرفون على المراحل الاخيرة للانتصار ، بأن عليهم أن يتضامنوا في جبهة موحدة مناهضة للفصل العنصري لكفالة إزالته من الوجود .

وفي الوقت الذي نرحب فيه بخطوات ايجابية مثل اتفاقات السلم الوطنية التي أبرمت مؤخرا ، وانشاء الجبهة الوطنية من جانب حركتي التحرير الرئيسيتين - المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين - وغيرهما من الهيئات الديمقراطية ، تظل مواصلة دعم وتشجيع عملية التغيير الجارية في جنوب افريقيا مسؤولية أخلاقية على الاقل ، إن لم تكن مسؤولية سياسية ، تتحملها هذه الجمعية العامة . ومازالت مسؤوليتنا المشتركة تتمثل في السعي الى إعادة جنوب افريقيا ، وقد أصبحت ديمقراطية ولا عنصرية ، الى مجتمع الامم ، بعد أن نطمئن الى أن الفصل العنصري أصبح ينتمي بصورة نهائية الى كتب التاريخ . وينبغي أن نضع في اعتبارنا دوما أن الكفاح المشروع ضد الفصل العنصري كان من الناحية الجوهرية والاساسية كفاحا من أجل الحق في الميلاد ، لا أكثر ولا أقل .

إن مؤتمر جميع الاحزاب يوضح الطريق الوحيد الكفيل بأن يفضي الى اقامة مجتمع ديمقراطي جديد في جنوب افريقيا . وهذه الدعوة الى عقد اجتماع لجميع الاحزاب ليست دعوة جديدة . فقد كان السيد نيلسون مانديلا نفسه هو الذي قال ، منذ زمن بعيد يرجع الى ١٩٦١ ، في نداء وجهه إلى زعماء الاحزاب الحاكمة أو المعارضة في جنوب افريقيا :

"إن هذه الازمة الناشئة لا تدعو الى رضا أي طرف منا ، فنحن من جانبنا ، ... قد طرحنا مقترحات جادة لإنهاء الازمة . ودعونا الحكومة الى عقد مؤتمر وطني منتخب لممثلي جميع الاعراق دونما إبطاء ، والى تكليف ذلك المؤتمر بمهمة وضع دستور جديد لهذا البلد تقبله جميع المجموعات العرقية" .

ومما يدعو للارتياح البالغ ، ونحن نتذكر هذا النداء الذي وجه منذ ثلاثين عاما ، أن نرحب بمحادثات جان سموتس الاخيرة التي استهلت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وأن نشجعها ، فقد كانت بداية بناءة للغاية من أجل الانتقال بجنوب افريقيا الى فترة جديدة . وكما قال أحد زعماء جنوب افريقيا ، لا يسعنا سوى أن نأمل في أن ينجح المؤتمر المزمع عقده في ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر في بدء مفاوضات حقيقية من أجل اقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا . ونحن نتطلع الى قيام كل الاطراف السياسية على ساحة جنوب افريقيا بالارتقاء الى مستوى المناسبة فتحضر المؤتمر المعني بإقامة جنوب افريقيا الديمقراطية .

ويتعين على هذه الجمعية أن تمد يد الدعم الى جميع أبناء جنوب افريقيا ذوي النوايا الحسنة لتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم وغاياتهم المشروعة التي ألزمت الجمعية العامة نفسها بها في الإعلان الذي أصدرته بتوافق الآراء في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البيان الذي أدلينا به في إطار هذا البند من العام الماضي إبان الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، رحب وفد بلادي بالإمكانية التي أتيحت لإحداث تغيير حقيقي في جنوب افريقيا وتفكيك أواصر نظام الفصل العنصري غير المقبول . لكنه كان ترحيبا مشوبا بالحذر ، نظرا لاننا لم نكن نرى سوى مجرد بداية عملية لا تزال تبدو هشة للغاية في مواجهة القوى المناهضة للديمقراطية في مجتمع جنوب افريقيا ، تلك القوى التي تمكنت - لوقت طويل - من حرمان غالبية سكان جنوب افريقيا من الحرية والعدالة مع إلحاق الدمار وزعزعة الاستقرار في سائر أنحاء الجنوب الافريقي .

إنني أشعر هذا العام بمزيد من الثقة في أنه بحلول الوقت الذي ننظر فيه في مسألة الفصل العنصري في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ستكون عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على جنوب افريقيا قد تخطت نقطة اللاعودة وستكون الانظار قد تحولت بدرجة أكبر إلى آفاق جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

عندما تكلم رئيس وزراء استراليا مؤخرا في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث ، عن التطورات الواقعة في جنوب افريقيا ، اثنى على ما أبداه نيلسون مانديلا وغيره من القادة الافارقة من شجاعة وثبات في رسم طريق جديد بالنسبة لجنوب افريقيا . كما اعترف أيضا بأن الرئيس دي كليرك جدير بالتقدير لما أجراه من تغيرات جوهرية بالرغم من القلق المفهوم إزاء بعض الإبطاء في هذه العملية .

لقد قام غيري ممن سبقوني في الكلام بتعديد ما شهدناه هذا العام من معالم بارزة على الطريق المؤدي إلى استئصال شافة الفصل العنصري وبالخطى المتسارعة للتطور السياسي الموعود بها في عام ١٩٩٢ وهذا يمثل إنجازا كبيرا لعبت فيه الجزاءات التي طبقها المجتمع الدولي دورا حاسما . لقد أصبح من الامور المؤكدة المعروفة تماما أن الجزاءات لم تكن ترمي إلى إذلال جنوب افريقيا بل إلى إعادتها إلى رشدها . والآن نجحت تلك الجزاءات في إحضار حكومة جنوب افريقيا إلى طاولة التفاوض . والتحدي الذي يواجهنا الآن هو الموازنة بين الإبقاء على الضغط الفعال من

اجل التفكيك الكامل لاواصر الفصل العنصري ، وبين القيام في الوقت نفسه بتشجيع بـــل ومكافاة التحركات الإيجابية صوب ذلك التفكيك .

وفي هذا المضمار ، أود أن ألقي الضوء على نهج المراحل الاربع المبرمجة لرفـع الجزاءات ، الذي وافق عليه رؤساء حكومات الكومنولث في قمتهم الاخيرة بهـــراري ، والذي جاء معبرا عن الاراء التي أبدتها القوى الديمقراطية المناهضة للفصـــل العنصري . وهو نهج يربط التغيير في تطبيق الجزاءات باتخاذ خطوات عملية حقيقيـــة لإنهاء الفصل العنصري تبلغ ذروتها في وضع دستور ديمقراطي غير عنصري وإقامة حكومـــة جديدة ، هي حكومة ما بعد الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وقد كانت استراليا ، عـن طريق مشاركتها في أعمال لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بالجنوب الإفريقـــي ، نشطة في صياغة هذا النهج ، وهي ملتزمة التزاما بتنفيذه .

وترحب استراليا ترحيبا حارا بنتيجة المحادثات التحضيرية الاخيرة للمؤتمـــر المقترح الذي يضم جميع الاحزاب ، والذي أصبح يعرف الآن باسم مؤتمر جنوب افريقيـــا الديمقراطية أو "كوديسا" وهو المؤتمر الذي سيعقد في ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبـــر . وبالرغم من أن المحادثات التحضيرية لم تتناول سوى الترتيبات الإدارية للمؤتمـــر المذكور ، فإنها تشكل مع ذلك نقطة تحول نظرا لان أكثر من ٢٠ منظمة وافقت علـــى المشاركة في التفاوض على تسوية لجنوب افريقيا جديدة موحدة مرة أخرى . وتحـــث استراليا كل الاطراف على أن تظل ملتزمة بالمناقشات المفضية إلى وضع دستـــور ديمقراطي ، وإجراء انتخابات غير عنصرية ، وتحقيق جنوب افريقيا ما بعد الفصـــل العنصري .

إن المجتمع الدولي بحاجة أيضا إلى أن يخطط الآن للدور الإيجابي الذي يتعيـــن عليه الاضطلاع به في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب افريقيا في حقبة مـــا بعد الفصل العنصري ، بما في ذلك استئصال شافة الإرث الاقتصادي والاجتماعي للفصـــل العنصري . وكما قال وزير خارجية استراليا السيناتور غاريث ايفانز في خطاب أخيـــر أدلى به في مؤسسة مانديلا بمدينة سيدني :

"إن المهمة التي تنتظر جنوب افريقيا جسيمة ، فإرث الفصل العنصري مروع ، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية" .

لذا ، تواصل استراليا تأييدها لصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، وبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، وترحب بالعناصر الجديدة الواردة في مشاريع القرارات المعروضة علينا بشأن هذين الموضوعين ، والرامية إلى ضمان مواكبة البرامج للبيئة السياسية المتغيرة في جنوب افريقيا وتحديثها وفقا لها .

ومما تنصب عليه جهود استراليا الوطنية في هذا المجال بصورة خاصة المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرة على تخطيط السياسة الاقتصادية لدى الحركة الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري . ومن قبيل ذلك أن الولاية التي منحت للمركز المعني بدراسة اقتصاد جنوب افريقيا والتمويل الدولي ، الذي أنشئ بتشجيع من استراليا ، لا تغطي فحسب تطبيق الجزاءات المالية الآن بل أيضا الدمج السريع الفعّال لاقتصاد جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري في النظام المالي الدولي .

وتعتقد استراليا أن تحرير شعب جنوب افريقيا تحريرا حقيقيا لن يكون قد تحقق دون إيجاد عدالة ورفاه اقتصاديين .

لقد دأب وفد بلادي على إبداء التفاؤل حيال آفاق بزوغ جنوب افريقيا حرة على وجه السرعة ، وذلك لاعتقادنا بوجود أساس متين لهذا التفاؤل . لكننا لا نتعامى مع ذلك عن الشراك والعقبات التي يجب تخطيها . وتقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا مسؤولية جسيمة حيال الحالة السائدة في جنوب افريقيا اليوم ، ويتعين عليها الوفاء بكل التزاماتها ، خاصة فيما يتعلق بالعنف المستمر وبالسجناء السياسيين الباقين بما فيهم أولئك الموجودون في البانتوستانات . وعلى كل الاطراف في جنوب افريقيا الالتزام باتفاق السلم الوطني الذي تم الاتفاق عليه في أيلول/سبتمبر . كما يتعين على حكومة جنوب افريقيا أن تتصرف بحسن نية للإسراع بعملية التغيير السياسي ، وعلى كل الاطراف في جنوب افريقيا أن تلتزم بهذه العملية .

ويسر حكومة استراليا أن الجمعية العامة ستتكلم مرة أخرى بصوت واحد في إدانتها لنظام الفصل العنصري ، وفي اعترافها بالتقدم الكبير الذي أحرز ، وأشارتها إلى الاستجابة الدولية المتضافرة التي يتطلبها الامر . ويمثل مشروع القرار المعروض علينا بشان هذا الموضوع تقدما بناء ومفيدا على ما طرح علينا من نصوص في العام الماضي . فبعد سنوات شاقة ، من النضال المناهض للفصل العنصري ، - كان خلاله تضامن هذه الجمعية مصدرا هاما لدعم وتشجيع القوى الديمقراطية داخل جنوب افريقيا - علينا كما قال ممثل المؤتمر الوطني الافريقي في محادثات نهاية الاسبوع الماضي أن نقف وراء تلك القوى وقفة قوية لمساندتها وشد أزرها وهي تقطع الشوط الاخير صوب الحرية .

وبينما نجتمع في هذه الدورة للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، يجري أبناء شعب جنوب افريقيا الاستعدادات على قدم وساق للدخول في مفاوضات رسمية لاول مرة . وتناشد حكومة استراليا كل الاطراف أن تفعل ذلك وشغلها الشاغل الوحيد غرض واحد ألا وهو الاقتراب من تحقيق هدف إقامة جنوب افريقيا حرة .

السيد الخويني (تونس) : اسمحوا لي في البداية أن أجدد لممثل المملكة العربية السعودية تهاني وفد بلادي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن ما يتمتع به من خبرة مشهود له بها في العمل الدبلوماسي ومن خصال شخصية عالية كان لنا حقا خير سند في دراسة ومعالجة القضايا المطروحة أمام هذه الدورة .

ولا يسعني كذلك إلا أن أجدد شكر وامتنان وفد الجمهورية التونسية الى كل من معالي الامين العام لمنظمة الامم المتحدة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا على التقارير القيمة المطروحة امام الجمعية العامة في اطار البند ٣٧ من جدول اعمالها المتعلق بسياسة الميز العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا .

كما يسعدني باسم وفد بلادي أن أتقدم بالتهنئة الى الزعيم نيلسون مانديلا على الخطاب القيم الذي تفضل بإلقائه صباح هذا اليوم امام الجمعية العامة ، وما عبر عنه ، كعادته ، من رغبة صادقة ونية واضحة في إحلال سلام عادل في بلاده اساسه الحرية والكرامة لمختلف الفئات الاجتماعية في كنف نظام ديمقراطي تُصان فيه الحقوق وتُحفظ فيه الحريات والمساواة .

وسوف يبقى اسم نيلسون مانديلا على مر الاجيال رمزا للعزيمة الصادقة والنضال الذي لا يهون من أجل تحرر الشعوب وانعتاقها ، كما أن اسمه سوف يبقى بالتوازي مقرونا بما سوف يكون عليه المجتمع الافريقي الجديد الذي يتدرج نحو اعتماد الحوار كأسلوب أمثل للتعامل بين مختلف الاطراف في جنوب افريقيا .

ينعقد اجتماعنا هذا بعد مرور سنتين على صدور اعلان الجمعية العامة الذي حدد الطريقة التي يجب اتباعها قصد توفير المناخ الملائم الذي من شانه أن يساعد على المضي قدما نحو بلوغ الهدف الذي ناضل من اجله شعب جنوب افريقيا والهادف الى تركيز مجتمع ديمقراطي تتساوى فيه الاجناس وتتحقق فيه العدالة في افريقيا الجنوبية .

إن هذا الاعلان ، الذي حظي بإجماع كافة أعضاء الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعنية بالفصل العنصري لعام ١٩٨٩ ، قد فتح دون شك المجال لإرساء معالم طريق يتسم بالمسؤولية ويعتمد مبدأ الحوار الذي اراده المجتمع الدولي كوسيلة مثلى للتوصل الى معالجة الاوضاع المتفاقمة في جنوب افريقيا ، والتي كانت بسبب طبيعتها المزمنة مبعث قلق وتجاوزات جعلت من هذه المنطقة مسرح توتر متصاعد .

وقد رحب المجتمع الدولي بهذا المنحى السلمي بوصفه الكفيل بالإزالة الكلية لنظام الميز العنصري المقيت . إلا أننا لاحظنا بكل أسف العديد من العراقيل التي حالت دون انتهاج هذا الاسلوب لمعالجة الوضع المزمن في جنوب افريقيا من جراء تواتر موجات العنف التي أجهضت إمكانية إرساء حوار بنّاء بين مختلف الاطراف مما زاد الموقف تصعيدا بسبب العديد من التجاوزات من قبل القوى الامنية ، الشيء الذي ولّد جوا مشحونا كانت سماته البارزة ردود فعل مفرطة من قبل نظام الميز العنصري .

إن تقرير السيد الامين العام الوارد بالوثيقة A/45/1052 ، إذ تعرض الى جملة من الخطوات التي تم انجازها على طريق إزالة نظام الميز العنصري أكد في ذات الوقت على أن العديد من المراحل لم تحرز بعد التقدم المنشود . ومن ذلك عدم اطلاق سراح كل المساجين السياسيين ، في حين أن حرية العمل السياسي ما زالت مكبلة بالاضافة الى استمرار التفرقة والميز في الميادين الاجتماعية والاقتصادية .

لقد اتخذ نظام جنوب افريقيا العديد من الاجراءات الدستورية لإلغاء القوانين التي يعتمد عليها نظام الميز العنصري على غرار القانون الخاص بتحديد مناطق الجماعات والتفرقة بين فئات المجتمع والقانون المتعلق بتسجيل الولادات وتصنيف الاشخاص حسب انتماءاتهم العرقية ، الى غير ذلك من القوانين المجحفة التي لا تتماشى مع أبسط ضروريات المساواة والعدالة بين الاعراق .

فبالرغم من ترحيب المجتمع الدولي في الإبان بهذه الاجراءات الدستورية ، فإنه لا يمكن في نظرنا اللجوء الى مجرد إلغاء قوانين من الناحية المبدئية دون تطبيقها بصفة متوازية وفعلية وإخراجها الى حيز الواقع كخطوة ضرورية نحو إرساء قواعد إنسانية كفيلة بالتقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة بين الاعراق .

وبالاضافة الى هذه الضرورة الحتمية ، فإنه من البديهي أن يعمل نظام جنوب افريقيا على ادماج مختلف الاعراق في صلب الدورة الاقتصادية وذلك بتوفير الحقوق الاساسية لاغلبية فئات المجتمع ، ومن بينها على وجه الخصوص الحق في العمل والتعليم والمسكن والصحة . كما أنه من الاكيد على الصعيد السياسي ، وحتى تتوفر قواعد الحوار

المنشود بين الاطراف إشراك كافة القوى السياسية في جنوب افريقيا دون ميز أو إقصاء في التعبير عن تطلعاتها عبر قنوات دستورية تكفل حرية التعبير والرأي في كنف المساواة وضمن اسس ديمقراطية تعتمد قرار الاغلبية .

ومن هذا المنطلق فإنه حريّ بنا التأكيد مرة أخرى على أنه لا مجال لإرساء مجتمع متكافئ ومتساوٍ في جنوب افريقيا دون الاعتماد على هذه المبادئ التي لا جدال حول أهميتها بوصفها العامل الكفيل بإزالة نظام التفرقة العنصرية كليا وبدون رجعة ، ذلك أن أي حل جزئي ومنقوص لهذه المسألة من شأنه أن يعرقل أي مسعى حقيقي وجدي قصد إزالة قواعد النظام العنصري البغيض .

إن بلادي تونس التي ما انفكت تساند نضال شعب جنوب افريقيا من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي تتساوى فيه الحقوق والفرص بين مختلف الاعراق والفئات الاجتماعية ، تتوجه مرة أخرى من أعلى هذا المنبر الى نظام بريتوريا للتخلي نهائيا عن سياسة الميز العنصري بكافة اشكالها وممارساتها اللاإنسانية .

كما تناشد المجتمع الدولي لمواصلة الضغط الاقتصادي والسياسي على نظام الاقلية في جنوب افريقيا . ذلك أنه لا مكان اليوم ، في ظل بروز ملامح نظام عالمي جديد ، لاسلوب سياسي يهمش غالبية مجتمع ويكبل توقها نحو الانعتاق والحرية والعدالة والمساواة .

إن الجمعية العامة مدعوة كذلك إلى اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحث نظام جنوب افريقيا على تطبيق كافة القرارات الاممية الخاصة بمناهضة الميز العنصري ، ومتابعة تطورات الوضع في جنوب افريقيا عن كثب . إن أي انتكاسة في مجال تركيز حقوق الاغلبية السوداء وتوفير كل إمكانيات المساهمة من طرفها في إرساء مجتمع متفتح ومتكافئ سوف تنعكس سلبيا على السلام والامن في تلك المنطقة ، التي شهدت على مر العصور ما لم يعد مسموحا به في عالمنا المتوجه اليوم حتما نحو إرساء دعائم مجتمعات ديمقراطية أساسها العدل والمساواة وتكافؤ الفرص .

السيد الرئيس ، إن القارة الافريقية تتطلع اليوم إلى المساهمة الفعالة في إرساء دعائم النظام العالمي الجديد الذي نصبو إليه جميعا والذي أصبح بفضل التغييرات التي شهدتها الساحة العالمية والعلاقات الدولية في الآونة الاخيرة هدفا مشتركا نعمل من أجله مع سائر الاطراف الدولية الاخرى .

وحتى يتدعم مسار القارة الافريقية نحو التقدم والتطور فإنه لا مندوحة من الانكباب على إزالة أسباب التوتر التي مازالت تحول دون تحقيق هذا المسار وذلك بمساهمة الاطراف الدولية متمثلة في هذا المنتظم الاممي . إن الأزمات التي عرفتها قارتنا أخذت طريقها شيئا فشيئا نحو الحل السلمي سوى الوضع السائد في جنوب افريقيا بسبب سياسة الميز العنصري وانعكاساتها ، لا على الوضع الداخلي في جنوب افريقيا فحسب ، بل كذلك على الدول المجاورة ، ومن ثم على الوضع الجهوي والدولي .

فعلى بريتوريا ، إذا أراد نظامها تكريس جهوده وانصهاره ضمن الحركية الدولية السلمية السائدة حاليا ، أن تمتثل إلى القرارات الدولية والاعراف الإنسانية وأن تمضي دون مماطلة نحو ارساء قواعد ديمقراطية تسود الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جنوب افريقيا ، وأن تقلع نهائيا عن التصرف بمنطق القوة ، ذلك أن

العلاقات الدولية الراهنة أظهرت أنه لا مناص من التخلي عن مثل هذه الأساليب التي لا تخدم السلم والأمن الدوليين .

السيد مور (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تأتي مناقشة هذا العام عن جنوب افريقيا في وقت يحق لنا أن نأمل فيه أكثر من أي وقت مضى أن يقام بعد وقت وجيز نظام ديمقراطي متعدد الاحزاب ولا عنصري . ويمثل المؤتمر التحضيري المعقود في الاسبوع الماضي آخر خطوة في مرحلة ما قبل المفاوضات . وسوف يواكب عقد المؤتمر من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية بداية المحادثات الدستورية الكاملة النطاق . ويرجع الفضل في هذه التطورات الايجابية بصفة أساسية إلى الاطراف في جنوب افريقيا التي أبدت قدرة كبيرة على أن تتخلى عن الماضي كيما تعمل على إنشاء نظام ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا .

ولدور المجتمع الدولي أهمية أيضا . فإن روح التعاون التي تجلت في المشاورات حول قرارات الجمعية العامة بشأن جنوب افريقيا في هذا العام - ولا سيما القرار الجامع بشأن الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية - تدلل على وجود مناخ دولي بنّاء بصورة متزايدة سوف يواصل دفع عملية التغيير الجارية في جنوب افريقيا إلى الأمام . وأود أن استرعي الانتباه بصورة خاصة إلى الدور الاساسي الذي اضطلع به السفير ابراهيم غمباري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، بصدد هذه الجهود . فقد كان لنهجه الجاد الذي ، اتسم برحابة الصدر ، دور كبير في تشجيعنا جميعا على انتهاج نهج بنّاء وموحد حيال هذه المسألة .

منذ مناقشة العام الماضي تسارعت خطى عملية التغيير في جنوب افريقيا ، مؤكدة من جديد اعتقاد حكومتي بأن لا رجعة فيها . إن اطلاق سراح السجناء السياسيين وتقويض دعائم الفصل العنصري ، بما في ذلك قانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان ، وبداية عودة المنفيين تمثل بأسرها تطورات بالغة الاهمية .

ويشكل تلاقي وجهات النظر المتزايد داخل جنوب افريقيا بشأن المبادئ الدستورية سببا آخرا يدعو إلى الثقة . وقد وافقت كل الأطراف في المفاوضات على بعض العناصر الاساسية للدستور الجديد ، بما في ذلك قانون راسخ الجذور بشأن الحقوق ، وهيئة تشريعية تتشكل من مجلسين ينتخب أعضاؤهما وفقا لنظام التمثيل النسبي . وقد وافقت جميع الأطراف على المفهوم الموضح في إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري الصادر في ١٩٨٩ بأن :

"لجميع الرجال والنساء حقا وعليهم واجبا في المشاركة في حكومتهم ، كأعضاء متساوين في المجتمع ، وأنه لا يحق لأي فرد أو مجموعة من الافراد أن تحكم الآخرين دون موافقتهم الديمقراطية" . (القرار دإ-١/١٦ الفقرة الثامنة من الديباجة)

ولقد اتضحت في العام الماضي أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية في جنوب افريقيا وأود أن أشير على وجه الخصوص إلى المساعدة التي تقدمها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في عودة المنفيين . وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما هذا الدور الذي تضطلع به مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويسعدنا أن عملية إعادة المنفيين تجري الآن على قدم وساق .

وبطبيعة الحال ، لم تكن جميع التطورات التي حدثت في جنوب افريقيا في العام الماضي ايجابية . فلا يزال العنف المستمر يتسبب في خسائر مأساوية في الارواح رغم أن اتفاق السلام الوطني قد أثار الآمال في احتمال وضع حد لسلسلة أعمال العنف .

وفضلا عن ذلك ، فأمامنا تحديات هائلة للتغلب على التراث الاجتماعي والاقتصادي للفصل العنصري ، وبخاصة في مجالات الإسكان والتعليم والصحة . ونحن نواصل حث حكومة جنوب افريقيا على أن تتخذ ، بالتنسيق مع الأطراف الاخرى وأسرة المؤسسات التجارية ، المزيد من الاجراءات في هذه المجالات . وستهيئ السياسة الاقتصادية ، التي تبعث على الثقة بين المستثمرين الدوليين ، النمو اللازم للنهوض بالمستوى الاقتصادي لضحايا الفصل العنصري نهوضا واسع النطاق .

(السيد مور ، الولايات المتحدة الامريكية)

ولدى اعتماد إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري في ١٩٨٩ ، كان يبدو أنه من قبيل التفاؤل المفرط أن نتنبأ أنه خلال عامين فقط سنكون على مشارف مفاوضات كاملة النطاق وأن دعائم الفصل العنصري ستنهار ، وأن نيلسون مانديلا سوف يحضر هنا لمخاطبة الجمعية العامة للامم المتحدة ويقول "ونحن نلمح في الافق بزوغ" جنوب افريقيا "التحرر والرخاء والسعادة والسلم" . ويبدو من المرجح الآن أن الاغلبية في جنوب افريقيا ، التي طالما حرمت من أن يكون لها صوت ، سوف تمثلها حكومة تختارها بحرية ؛ وأن حكومتي تشارك المجتمع الدولي سعادته بهذا الاحتمال والتزامه بتحقيق هذا الهدف .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠